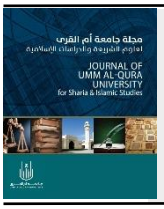

مجلة جامعة أم القرى

لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jill

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

نموذج مقترح لتنظيم رقابة وإشراف البنك المركزي السعودي على المصارف الإسلامية

A Proposed Model for Organizing The Regulation and Supervision of The Saudi Central Bank on Islamic Banks

د. محمد بن حسن سعد الزهراني*

الأستاذ المشارك بكلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

Dr. Mohammed Bin Hassan Al-Zahrani*

Associate Professor, College of Islamic Economics and Finance, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia

تاريخ التقديم:31/10/2022 تاريخ ارسال التعديلات:8/12/2022 تاريخ القبول:14/12/2022

Received:31/10/2022 Revised:8/12/2022 Accepted:14/12/2022

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تصميم نموذج مقترح لنظام مراقبة يتسق وطبيعة، وخصائص المصارف الإسلامية، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس: ما التصور المقترح للبنك المركزي السعودي لاستحداث نظام رقابي وأشرافي خاص بالمصارف الإسلامية؟ للوصول إلى تحقيق هدفها الرئيس: بناء نموذج مقترح لتصميم نظام إشراف ورقابة خاص بالمصارف الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي السعودي، استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي، والاستقرائي. وتعتبر الدراسة قيامها بصيغة نموذج مقترح للرقابة والإشراف من قبل البنك المركزي السعوي على المصارف الاسلامية قابل للتطبيق في ظل الحراك الذي تشهده المملكة الناجم عن رؤية 2030 أهم نتيجة تتوخى الوصول إليها.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، المصارف الإسلامية، تحديات المصارف الإسلامية. النظام الرقابي، الإشراف المصرفي.

Abstract:

The study aimed to design a proposed model for a system of regulation and supervision of Islamic banks that is consistent with the characteristics and nature of its work, by answering the main question: What is the proposed vision for the Saudi Central Bank to create an appropriate regulatory and supervisory regime for Islamic banks? To accomplish its main goal represented in establishing a proposed model for designing a supervision and regulation system for Islamic banks operating in the Saudi banking sector. The study used the deductive and inductive approaches to achieve its main goal. The study considers its construction of a proposed model that enables the Central Bank of Saudi Arabia to reach the formulation of a system of supervision and control of Islamic banks, the most important result that has been reached.

Keywords: Central Bank, Islamic Banks, Challenges facing Islamic Banks, Regulatory Regime, Banking Supervision.

***المؤلف المراسل:** محمد بن حسن سعد الزهراني

البريد الالكتروني الرسمي: mhzahrani@uqu.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/si39157604

1658-8738 / © 2024 by the Authors.

Published by ***J. Umm Al-Qura Univ. Shariah. Sci. Islamic Stud.***

المقدمة:

لقد عانت المصارف الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية من غياب نظام مراقبة يتسق وطبيعتها ونشاطاتها، ومن شواهد تلك المعاناة ما يختص بالوظيفة الرقابية مثلا حيث السياسات النقدية: كعدم قدرة المصارف الإسلامية على الاقتراض من المصرف المركزي؛ لسد احتياجها العارض من السيولة، وكذلك فرض نسبة الاحتياطي النظامي على وعاء الحسابات/الودائع الاستثمارية، وعدم وجود البنية التحتية لتوظيف سيولتها في أصول مالية حلال، بل وغياب المعايير المحاسبية التي تتفق وطبيعة المصرفية الإسلامية، وعدم تفعيل المعايير المحاسبية الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(الايوفي)، وكذلك عدم وجود نظام التأمين الذي يمكن له أن يستجيب للاحتياجات التأمينية لنشاطات المصارف الإسلامية.

وبتتبع لنشاطات البنك المركزي السعودي تجاه المصارف الإسلامية فإن الواقع يخبرنا أنه لا توجد عملية للإصلاح المصرفي الإسلامي وذلك باستحداث نظام مراقبة خاص بها. وكذلك وبحساب الزمن توجد مشكلة أخرى، ألا وهي التأخر الذي يتسبب في استمرارية تلك المعاناة، ومن ثم وجود خسارة على مستوى القطاع المصرفي والمالي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي. وبدلالة المقارنة مع دول مجاورة نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أصدرت نظامًا مستقًلا بالمصارف الإسلامية، مع حداثة التجربة لديها بخلاف المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

- تعد استجابة لتوصيات العديد من الدارسات العلمية بمناهجها المختلفة التي دعت بضرورة وجود نظام مصرفي خاص بالمصارف الإسلامية.
- تقديم نموذج مقترح لاستحداث نظام مراقبة للمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها يتمثل الهدف الرئيس في بناء نموذج مقترح لتصميم نظام إشراف ورقابة خاص بالمصارف الإسلامية.

مشكلة الدراسة:

وبناء على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتلخص في كيفية تصميم نموذج يمكن من خلاله بناء نظام إشراف ومراقبة خاص بالمصارف الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي السعودي، وما يحيط بها من الأنظمة المحاسبية والتأمينية ذات العلاقة بنشاطات المصارف الإسلامية.

تساؤلات الدراسة:

ولبلورة مشكلة الدراسة يصاغ السؤال الرئيس الآتي: ما النموذج المقترح للبنك المركزي السعودي لاستحداث نظام خاص بالمصارف الإسلامية؟ ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

- ما واقع أداء المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي السعودي؟
- ما مسوغات النموذج المقترح؟
- ما أهداف النموذج المقترح؟
- ما الأسس النظرية للنموذج المقترح؟
- ما مضمون النموذج المقترح؟

فروض الدراسة:

- إن غياب نظام خاص بالمصارف الإسلامية نتج عنه عدة تحديات انعكست على واقع أداء المصارف الإسلامية في الجهاز المصرفي السعودي.
- بما أن للمصارف الإسلامية خصوصية تمايزها عن المصارف التقليدية، فلازمه أن يكون لها نظام خاص بها.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة في الوصول إلى الإجابة عن تساؤلاتها بالمنهجين الاستقرائي، والاستنباطي.

الدراسات السابقة.

لم يتوصل الباحث إلى أي دراسة سابقة تناولت أي كيفية فنية لصناعة نظام مراقبة خاص بالمصارف الإسلامية، والمنشور في بعض الدراسات العلمية تقديم اقتراحات حول أدوات نقدية بديلة، ومطالبة بتعديل بعض وظائف البنك المركزي، وعلى هذا فإن الدراسة تمثل إضافة علمية من جهة أنها تستجيب لكل تلك التوصيات التي نادت بوضع نظام مراقبة مستقل للمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، وبهذه الجهة تولدت جهة في توليد القيمة المضافة لهذه الدراسة حيث التقدم خطوة إلى الأمام نحو كيفية إجرائية لاستحداث ذلك النظام. وعلى الرغم من ذلك فإن الدراسة وجدت دراسات في علم المحاسبة قريبة من نمط الفكرة فقط، وهي:

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين(٢٠١٦م)[(١)] حيث قامت الهيئة بإعداد خطة للتحول إلى المعايير المحاسبية الدولية، تضمنت على منهجية في صناعة الخطة، وأهدافها، ومراحل تنفيذها، وجدولتها الزمنية، وتم العمل عليها. وقد صدر ذلك فيما بعد في كتاب موسوم ب "التحول للمعايير الدولية".
- دراسة عبدالهادي (٢٠١٩م)[(٢)] استهدفت الدراسة تحليل تفكيكي لقرار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، من خلال مشروع التحول الكامل إلى معايير المحاسبة الدولية. وخلصت إلى وجود انعكاسات سلبية على

---

(١) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، التحول للمعايير الدولية، https://socpa.org.sa

(٢)" إطار مقترح للحد من الانعكاسات السلبية للتحول إلى المعايير الدولية" فرحات عبدالهادي.

جودة القوائم، والتقارير المالية للمصارف الإسلامية السعودية، نتيجة التحول الكلي للمعايير الدولية المعتمدة بالمملكة، وأوصت الجهات المسئولة عن عملية التحول إلى تبني مجموعة من الآليات للحد من تلك الآثار السلبية من خلال خطة موضوعة لذلك.

- دراسة مليجي (٢٠٢٠م)[٣] تناولت دراسة ما بعد اعتماد الخطة الاستراتيجية للتحول التدريجي إلى معايير التقارير المالية الدولية للهيئة السعودية للمحاسبين القانونين من حيث اختبار أثر التحول. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية.

خطة الدراسة:

تأسيسًا على ما سبق، وفي محاولة الإجابة عن تساؤلات الدراسة، واختبار فرضياتها، وتحقيق هدفها تم تصميم الدراسة في مبحثين مع مقدمة، وخاتمة.

المبحث الأول: علاقة البنك المركزي السعودي بالمصارف الإسلامية.

المبحث الثاني ـ نموذج مقترح لاستحداث نظام المصارف الإسلامية.

نتائج وتوصيات

المبحث الأول: علاقة البنك المركزي السعودي بالمصارف الإسلامية.

يتناول هذا المبحث تعريفًا بالبنك المركزي السعودي من حيث النشأة، والأهداف، والمهام (في المطلب الأول)، وفي المطلب الثاني يتم عرض لطبيعة علاقة البنك المركزي السعودي بالمصارف الإسلامية في بعديها التنظيمي، والرقابي، في حين تتناول الدراسة واقع أداء المصارف الإسلامية في ظل الجهاز المصرفي السعودي بطابعه المزدوج، وهو المطلب الثالث.

المطلب الأول: التعريف بالبنك المركزي السعودي

تتناول الدراسة في هذا المطلب لمحة عامة مقيدة في عرضها بما له صلة عضوية بموضوعها، مما يلزم عنه عدم البسط، والاقتصار على تحصيل الإجابة عن سؤال: ما طبيعة البنك المركزي السعودي؟ وما هيكل الجهاز المصرفي السعودي؟ وعلى ذلك يقسم المطلب إلى الفروع الآتية:

الفرع الأول ـ نبذة تاريخية عن البنك المركزي السعودي.

تتناول الدراسة النشأة التاريخية للبنك المركزي السعودي، والتعريف به وعرض أهدافه، ووظائفه، على النحو الآتي.

أولا ـ النشأة التاريخية للبنك المركزي السعودي [٤]:

لقد مر البنك المركزي بمرحلتين رئيستين من حيث نظامه ومن حيث اسمه، وعلى النحو الآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس:

حيث تم إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م وقد عرفت اختصارًا: "ساما"، وفي عام ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م صدر نظام لمؤسسة النقد، وحل محل النظام السابق، ومنح المؤسسة استقلالية.

وفي عام ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م صدر المرسوم الملكي بتنظيم العلاقة بين المؤسسة والمصارف التجارية، وجاء ذلك التنظيم في " نظام مراقبة البنوك"، وشمل مجموعة من القواعد التي ينتظم بها تسيير الجهاز المصرفي.

المرحلة الثانية: مرحلة التغيير

حيث تم تغيير اسم المؤسسة إلى البنك المركزي السعودي، مع الاحتفاظ باختصار اسمه: "ساما"، وكذلك صدر نظامه الجديد، وذلك بالمرسوم الملكي رقم(م/٣٦) بتاريخ(١٤٤٢/٤/١١هـ).

ثانيا ـ تعريف البنك المركزي السعودي، وأهدافه، ومهامه.

١ ـ تعريف البنك المركزي السعودي:

يمكن للدراسة أن تعرفه بأنه:" مؤسسة مالية حكومية ذو شخصية اعتبارية مستقلة ماليًا وإداريًا، تنوب عن الحكومة في إدارة النظام النقدي، وتصميم السياسات النقدية في ضوء المصالح المعتبرة".

٢ ـ أهداف البنك المركزي السعودي:

حدد نظام البنك في مادته الثالثة أهداف البنك في الآتي:

- المحافظة على الاستقرار النقدي.
- دعم استقرار القطاع المالي، وتعزيز الثقة به.
- دعم النمو الاقتصادي[٥] .

٣ ـ وظائف البنك المركزي السعودي.

لا تخرج مهام البنك المركزي عن الوظائف المعروفة للمصرف المركزي في أي دولة، من حيث إصدار النقود، والقيام بوظيفة مصرف المصارف، ومصرف الحكومة، والتحكم في الائتمان وعرض النقد. وقد حدد نظام البنك في مادته الرابعة عددًا من المهام تقارب (١٨) مهمة منصوص عليها، ونذكر منها ـ وفق قيد ما له صلة عضوية بموضوع الدراسة ـ ما يأتي:

١– الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية وفقًا للأنظمة ذات العلاقة.

٢– إصدار اللوائح والتعليمات ذات الصلة بالمؤسسات المالية وأعمالها.

---

(٣)" أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية " مجدي مليجي.

(٤) الموقع الالكتروني للبنك المركزي السعودي.https://www.sama.gov.sa

(٥) نظام البنك المركزي السعودي، المادة الثالثة، ص ٤، https://www.sama.gov.sa/

٣- وضع وإدارة السياسة النقدية.

٤- وضع التعليمات والإجراءات الكفيلة بحماية عملاء المؤسسات المالية.

٦- اقتراح مشاريع الأنظمة ذات العلاقة بالمؤسسات المالية والقطاع المالي، واقتراح تعديل القائم منها ....

الفرع الثاني: مكونات الجهاز المصرفي السعودي(٦).

يعد البنك المركزي السعودي السلطة العليا التي تأتي على هرم النظام النقدي والمصرفي للدولة، وعلى هذا فإنه يشرف ويراقب أعمال المؤسسات المالية والمصرفية التي تتكون من الآتي:

١- المصارف التجارية.

بلغ عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي السعودي بنهاية عام ٢٠٢٠م (٢٩) مصرفًا، تنقسم من حيث الملكية إلى مصارف (بنوك) وطنية أو محلية (مركزها الرئيس في السعودية) محلية بعدد (١٢) مصرفًا، ومصارف (بنوك) أجنبية أو دولية (مركزها الرئيس خارج السعودية) بعدد (١٧) مصرفًا تمثل فروعا لتلك المصارف الأجنبية.

وكذلك تنقسم المصارف الوطنية إلى مصارف إسلامية بعدد (٤) مصارف. والبقية مصارف تقليدية، منها ما هو ملحق بها وحدات إدارية تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، وهي: البنك الأهلي، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك الأول، والبنك السعودي للاستثمار، والبنك العربي الوطني، والبنك السعودي البريطاني، والبنك الخليجي الدولي(٧).

٢- مؤسسات الصرافة التي تقوم بأعمال صرف العملات والتحويلات المالية.

٣- شركات التأمين.

٤ ـ شركات المعلومات الائتمانية.

وهكذا تكون الدراسة قد أجابت عن السؤال ومفاده: ما طبيعة البنك المركزي السعودي؟ وما هيكل الجهاز المصرفي السعودي؟ وعليها ننتقل إلى دراسة علاقة البنك المركزي السعودي بالمصارف الإسلامية ببعديها النظامي، وبعدها التنفيذي (الرقابة النقدية).

المطلب الثاني: علاقة البنك المركزي السعودي بالمصارف الإسلامية.

يتناول هذا المطلب العلاقة التنظيمية والرقابية التي يمارسها البنك المركزي السعودي على المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي السعودي في محاولة للإجابة عن السؤال: ما الكيفية التي يتعامل بها البنك المركزي السعودي مع المصارف الإسلامية؟ والسؤال الآخر والتالي عليه: ما مدى صلاحية استخدام البنك المركزي السعودي للأدوات النقدية التقليدية على المصارف الإسلامية؟ وعليه ينقسم المطلب إلى:

الفرع الاول: العلاقة التنظيمية بين البنك المركزي السعودي والمصارف الإسلامية:

يمكن البدء بتقرير قاعدي مفاده أنّ كل نظام ينظم عمل المصارف الإسلامية، وعلاقتها بالبنك المركزي إذا لم يرتكز في صياغة مواده القانونية على قاعدتين معياريتين: أحدهما سالبة حيث حرمة الفائدة الربوية، والقاعدة الموجبة بكون الغرم بالغنم، وبأن الخراج بالضمان، وما يترتب على ذلك من مجموعة من الأحكام المسددة لمقاصد المصرفية الإسلامية، والموجهة لآلياتها العملية، والضابطة لنشاطاتها، وخدماتها التي جمعت في أفراد كياناتها القانونية باسم خاص بها ألا وهو المصارف الإسلامية، فإن ذلك النظام بمواده لا يتسق مع الطبيعة الخاصة للمصرفية الإسلامية التي من الواجب أن تؤثر في صياغة النظام، وتشكيل مضامين معرفية قانونية تتطلبها تلك الخصوصية الظاهرة ابتداء في المصطلح.

والتقرير القاعدي الآخر: بما أن المصارف الإسلامية ذات طبيعة مغايرة لطبيعة المصارف التقليدية التي صمم لها نظام تم تدويله دوليًا مما منحه الوحدة ـ ولو وجدت أوجه اختلاف بسيطة ـ فإن الواجب أن يكون لها نظام/قانون خاصة بها مؤسس على تلك الخصوصية الطبيعية لها، وفي الوقت نفسه يضمن تعزيز قدراتها، وقوتها التنافسية في القطاع المصرفي ذي الطبيعة المزدوجة، حيث مصارف إسلامية ومصارف تقليدية.

وبناء على ما تقدم فإن المصارف المركزية في البلدان الإسلامية سعت إلى الاستجابة لتلك القاعدتين على اختلاف في كيفيات الاستجابة، ومن ذلك المملكة العربية السعودية التي جاءت استجابتها ممثلة في البنك المركزي السعودي بتقديم الدعم بالاستثناء، والدعم بالتأسيس كما يأتي:

١ ـ الدعم بالاستثناء.

إن المصارف الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي السعودي لا يوجد لها تنظيم مستقل، وإنما تعامل من حيث الأصل بالخضوع لنظام ولائحة البنك المركزي السعودي، وبالأخص نظام مراقبة البنوك الذي يطبق عليها وعلى المصارف التقليدية(٨) ولكن من حيث الواقع فإن البنك المركزي السعودي ـ بوعيه بخصوصية المصارف الإسلامية ـ يسعى بجهد بالاستثناء من الأنظمة ولاسيما نظام مراقبة البنوك، وبيان ذلك في النقاط الآتية:

- السماح للمصارف الإسلامية المتاجرة في العقارات والسلع المختلفة، مع أن الفقرة(ب) من المادة الأولى في نظام مراقبة البنوك السعودي لم ينص على تلك

---

(٦) عرف الجهاز المصرفي بأنه:" مجموعة مؤسسات الوساطة المالية التي تعمل وفق النظام/ القانون المصرفي للدولة" دور إدارة المعرفة وتكنلوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية، الشرفا، ص ٧٥.

(٧) الموقع الالكتروني للبنك المركزي السعودي.https://www.sama.gov.sa /

(٨) صدر نظام مراقبة البنوك بالمرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢هـ، وتضمن مجموعة من القواعد التنظيمية المتعلقة بالمصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي السعودي.

الأعمال، ومن ثم فإنها لا تدخل في مفهوم الأعمال المصرفية. وهو ما يعني واقعًا أنه استثناء ممنوح للمصارف الإسلامية بمقتضى طبيعة نشاطاتها الاستثمارية.

- ـ استثناء المصارف الإسلامية من الحظر بمزاولة الأعمال التي نصت عليها المادة (١٠) من نظام البنوك، وبدلالة أن معظم نشاط المصارف الإسلامية قائم على عقود المداينات مرابحة، وتورقًا، وسلمًا، واستصناعًا، ونحو ذلك من العقود التي محلها متاجرة في سلع وخدمات، ويجري التعامل بها في الواقع العملي.
- ـاستثناء المصارف الإسلامية من الالتزام بالتعامل بأي نشاط يرتكز على الفائدة الربوية، ولو كان مع البنك المركزي السعودي، كالتعامل عبر عمليات السوق المفتوحة من خلال أدوات مالية كالسندات، وأذونات الخزانة مثلًا، مع أن نظام مراقبة البنوك يعدها من التزامات المصارف. ولكن هذا الاستثناء لا يمنحها أي إيرادات من توظيف مواردها المالية، في حين ان المصارف التقليدية تجد في أدوات السياسة النقدية مجالا لتوظيف مواردها المالية، وتحقيق عائد غير حلالي يرصد لها في حساب قائمة الدخل.
- قيام المصارف الإسلامية باستحداث فتاوى لتنظيم الأعمال المصرفية الخاصة بها كإنتاج مبتكرات تمويلية.

ويتضح من البناء التحليلي السابق ما يأتي: أن البنك المركزي عمد إلى السماح بتأسيس مصارف إسلامية وإخضاعها للقواعد التنظيمية والرقابية التي تخضع لها المصارف التقليدية من خلال نظام مراقبة البنوك.

٢ ـ الدعم بالتأسيس.

وذلك ببذل الجهود الحثيثة لتحديث الأطر والقواعد التنظيمية التي تتسق مع الطبيعة الخاصة بالمصرفية الإسلامية، ويمكن للبنك المركزي السعودي تطبيقها واقعًا على المصارف الإسلامية. ومن دلائل ذلك التوجه للبنك المركزي السعودي الوقائع الآتية:

- الوعي بخصوصية الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية، بدليل ما جاء في خطاب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي وقتها حيث جاء فيه: " التأكيد على هذه المنظمات ـ صندوق النقد والبنك الدوليين، ولجنة بازل، ومجلس الاستقرار المالي، وبنك التسويات الدولية ـ الأخذ بالاعتبار خصوصية العالم الإسلامي فيما يخص الصكوك والمنتجات المالية الإسلامية أثناء وضع المعايير المصرفية والتأمينية"[٩].
- ومن الوقائع التي تعد تغييرًا في المسلك المعرفي للبنك المركزي السعودي في تعامله مع المصارف الإسلامية، استحداث وحدة إدارية في التنظيم الإداري للبنك أطلق عليها: "شعبة المالية الإسلامية"[١٠] وتنتمي تبعيتها التنظيمية لوكالة الأبحاث والدولية، وتُعنى بدراسة هذا القطاع وتطوراته.
- أن نظام البنوك السعودي قد حدد الأعمال المصرفية التي يجوز للمصارف مزاولتها، وتلك المحظورة عليها، إلا أن البنك المركزي السعودي أتاح للمصارف الإسلامية أن تزاول العلميات المصرفية التي تنطلق من الصيرفة الإسلامية، كالمشاركة والمضاربة والسلم ونحو ذلك، بل وترك أمر تحديدها عمليا تيًا إلى المصرف الإسلامي، وبهيئته الشرعية، مما يدل دلالة واضحة على تعزيز منطلقات ومبادى المصرفية الإسلامية.
- بناء المقدرات المعرفية للفواعل المهنية في المصارف التجارية، وذلك من خلال تأسيس المعهد المصرفي[١١] التابع تنظيميًا للبنك المركزي السعودي، عبر إقامة الدورات والبرامج التدريبية في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.
- انضمام البنك المركزي السعودي إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية[١٢] وقد بيّن خطاب محافظ البنك ـ في وقتها مؤسسة النقد العربي السعودي ـ:" أن المؤسسة عضو فاعل في مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي بدأ أعماله في عام ٢٠٠٣م من ماليزيا؛ بهدف وضع معايير احترازية وفنية ومبادئ إرشادية؛ من أجل تعزيز سلامة ومتانة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية كافة بما فيها القطاع المصرفي، وأسواق المال، والتأمين التكافلي"[١٣] وكذلك انضمام البنك المركزي إلى عضوية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في العام ٢٠١٧م.

ويتيح البنك المركزي السعودي الترخيص بتأسيس كيانات مصرفية تعمل وفق مبادى وأعمال المصرفية الإسلامية، مما يعزز وجود المصرفية الإسلامية السوقي.

- فرض تطبيق مبادى الحوكمة الشرعية[١٤] على المصارف الإسلامية، وذلك حين قامت المؤسسة في وقتها البنك المركزي السعودي بإصدار:" إطار الحوكمة الشرعية"، ومما يذكر هنا ما جاء في المادة الأولى منه: أصبحت الحوكمة الشرعية من المتطلبات الهامة في صناعة المصرفية الإسلامية[١٥].
- ومن الدعم التأسيسي للمصارف الإسلامية قبول البنك المركزي السعودي للهندسة المالية الشرعية فيما تقدمه من أدوات وصيغ تمويلية.
- إلزام المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي السعودي بتعيين هيئة شرعية للقيام بمهمة الرقابة الشرعية على عملياتها وأنشطتها المالية والمصرفية.

وهكذا نصل إلى أنّ البنك المركزي السعودي تفاعل مع المصرفية الإسلامية تفاعلًا معززًا لوجودها من خلال الترخيص للمصارف الإسلامية بمزاولة الأعمال المالية والمصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الكلية.

---

(٩) خطاب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي السابق من الموقع للبنك المركزي السعودي https://www.sama.gov.sa/.

(١٠) تم استحداثها في عام ٢٠١٩م.

(١١) تم تأسيسه في عام ١٣٨٥هـ تحت مسمى معهد التدريب المصرفي، وفي عام ١٤٠٩هـ تم تغيير مسماه الى المعهد المصرفي، الموقع الالكتروني للمعهد. https://fa.gov.sa/ar/AboutUs

(١٢) تقصد مجلس الخدمات المالية الاسلامية، بدأ نشاطه عام ٢٠٠٣ كهيئة دولية تهدف إلى تطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية. مقره دولة ماليزيا.

(١٣) خطاب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي السابق الموقع الالكتروني للبنك المركزي السعودي https://www.sama.gov.sa/

(١٤) عرّف مجلس الخدمات المالية الإسلامية في المعيار رقم ١٠ الحوكمة الشرعية بأنّها: "مجموعة من الترتيبات المؤسّساتية والتنظيمية التي تتأكّد من خلالها مؤسّسات الخدمات المالية الإسلامية أنّ هناك إشرافا شرعيًا فعالًا ومستقلًا".

(١٥) إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية، ٢٠٢٠، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص ٣.

الفرع الثاني: العلاقة الرقابية

تتناول الدراسة في البعد الرقابي عرض الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي السعودي في إدارة السياسة النقدية ويمارس تطبيقها على المصارف الإسلامية، وانعكاسات تلك الممارسة عليها، وعلى هذا فإنّ السؤال الذي يطرح هنا هو: ما واقع أدوات الرقابة النقدية التي يطبقها البنك المركزي السعودي على المصارف الإسلامية؟ ولازم الجواب عنه يكون بتحديد الأدوات النقدية التي يمارس من خلالها البنك سلطته النقدية، وتتسق في بنيتها مع طبيعة المصارف الإسلامية، وانعكاس هذه الممارسة النقدية على أداء المصارف الإسلامية. وعلى هذا ينقسم الفرع إلى:

١ ــ الأدوات النقدية للبنك المركزي السعودي والمصارف الإسلامية:

بحكم خضوع الجهاز المصرفي السعودي لأحكام نظام البنك والأنظمة الأخرى، حيث نظام مراقبة البنوك، فإن المصارف الإسلامية تخضع لتلك الأحكام، مما يعني ابتداءً أن الممارسة التي يسير بها البنك المركزي سياساته النقدية تسري على عمليات ونشاطات تلك المصارف، هذا هو الظاهر من نصوص الأنظمة، ولكن الواقع أنّ المصارف الإسلامية لا تستجيب لكل أداة فيها تعامل بالفائدة الربوية تحصيلًا، وتسديدًا، ولا تتعامل في الأصول المالية التي تقوم على تلك الفائدة الربوية، وعليه يقصر نظر الدراسة على أداة نسبة الاحتياطي النظامي، ونسبة السيولة النظامية.

١ ــ ١ ـ نسبة الاحتياطي النظامي.

يعتمد البنك المركزي على استخدام نسبة الاحتياطي النظامي باعتبارها أداة نقدية مؤثرة في تنفيذ سياساته النقدية، وبالأخص في الجانب الائتماني، وذلك إما بخفض نسبة الاحتياطي النظامي/الالزامي، وإما برفعها، وبحسب الوضعية الاقتصادية التي يستهدف البنك المركزي إصلاحها، وكذلك لتوفير الضمان لأموال المودعين.

ولهذا نص نظام البنك المركزي السعودي على أحقية البنك في فرض نسبة الاحتياطي النظامي، وشروط استخدام هذه الأداة، ويتضح ذلك في المادة (السابعة) من نظام مراقبة البنوك، وعليه يلزم البنك المركزي المصارف بنوعيها الإسلامية، والتقليدية بالاحتياطي النظامي كنسبة من الودائع وبنوعيها (= ودائع جارية + الودائع الزمنية/ الاستثمارية)، وتودع لدى البنك المركزي تحت مسمى الودائع النظامية، كما تظهر في القوائم المالية للمصارف التجارية بنوعيها، وليس عليها أي فائدة. وتختلف نسبة الاحتياطي النظامي باختلاف وعاء الودائع، فالودائع الجارية/تحت الطلب كانت النسبة (٧%)، وبقيت هذه النسبة على ما هي منذ عام (٢٠١٥م) إلى (٢٠٢٢م)[١٦] في حين كانت هذه النسبة المفروضة على حساب الودائع الاستثمارية/ الادخارية (٤%)، ولازالت كما هي منذ ذلك العام.

٢ ــ ١ ــ نسبة السيولة النظامية.

يلزم البنك المركزي المصارف بنوعيها الإسلامية، والتقليدية الاحتفاظ بنسبة من السيولة من مجموع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الأوقات غير الطبيعية. وتفرض هذه النسبة على موجودات المصرف كأرصدة في الصندوق، وأرصدة لدى المصرف المركزي، وأرصدة لدى المصارف، وكذلك الأذونات والسندات بأنواعها المختلفة[١٧]، مما يعني أن المصارف الإسلامية عليها الاحتفاظ بحجم من الأصول السائلة، والقابلة للتسييل. ويجد البنك المركزي سنده النظامي في المادة السابعة من نظام مراقبة البنوك.

٢ ــ تقييم الأدوات النقدية.

١ ـ ٢ ــ تقييم صلاحية أداة نسبة الاحتياطي النظامي:

بحكم أنّ هذه الأداة النقدية تفرض من قبل السلطة النقدية دون تمييز لطبيعة هيكل الحسابات في المصرفية الإسلامية التي تنقسم إلى حسابات جارية، وحسابات استثمارية، فإن الدراسات في المصرفية الإسلامية تثير جدلًا حول صلاحية هذه الأداة في جانب حسابات الاستثمار ويتلخص ذلك الجدال في النقاط الآتية:

ـ أن حسابات الاستثمار هي مجموع الأموال التي يودعها أربابها (المدخرون) في المصرف الإسلامي لاستثمارها سواء في شكل استثمار مطلق، أم في شكل استثمار مقيد، وتحمل على عقد المضاربة، وبهذا التوصيف فإنه وفقًا للقواعد الشرعية لا ينبغي أن يتحمل المصرف ضمانها إلا في حالة التعدي والتقصير، وعليه فإن رب المال هنا المضارب يدخل على وعي بعقد المضاربة، ونواتجه المحكومة إلى قاعدة الغنم بالغرم، والخراج بالضمان، ونحو ذلك، مما يعني أنه لا ضمان على تلك الودائع الاستثمارية، وحيث إنّ أداة الاحتياطي النظامي تهدف إلى ضمان أموال المودعين، فإنه وتلك الطبيعة السابق بيانها لا تعد ذات فعالية، وكونها كذلك فلا يوجد لازم إلى تطبيقها على الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية.

- أن توظيف الحسابات الاستثمارية من قبل المصارف المودعة فيها تتجه إلى مشاريع استثمارية ذات نفع حقيقي، أي أنها تضيف قيمة في إجمالي الناتج المحلي، مما يعني أنها تسهم في زيادة العرض الكلي سواء لتلبية الطلب المحلي، أو للتصدير للخارج. ولهذا أيضًا فإن تلك المصارف تعاني من ارتفاع تكلفة التوظيف؛ لما تتطلبه عملية التوظيف من دراسات جدوى تحقق السلامة الشرعية، والكفاءة الاقتصادية، وعليه فإن فرض تلك النسبة تعطيل عن دور المال في دورة الحياة الاقتصادية.
- أن معدلات النمو في جانب حسابات الودائع الاستثمارية ليست مثل معدلات النمو في حسابات الودائع الجارية؛ ولهذا فإن التأثير السلبي لنسبة الاحتياطي النظامي على الأولى تكون أقوى.
- الانعكاسات السلبية لفرض هذه النسبة على الحسابات الاستثمارية يتجلى

(١٦) التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي.

(١٧)" علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية "كمال حطاب، ج ١، ص١١٨؛"العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي" أحمد سعيد، ص:٦١-٦٢

في مشاهد عدة منها: تدني نسب توزيع الأرباح على حسابات الاستثمار لدى هذه المصارف، ومن ثم على ربحية المصرف الإسلامي[١٨] وكذلك تشوه في توظيف الموارد المالية لدى تلك المصارف بتوجيهها إلى قناة المداينات التي تعتمد في معظم عملياتها على الودائع الجارية، وهذه النتائج قد أكدتها عدة دراسات علمية[١٩].

وبناء على ما تقدم فإن ممارسة البنك المركزي لأداة نسبة الاحتياطي النظامي على الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية ليس لها صلاحية شرعية ولا تتسم بالفعالية.

٢ ـ ٢ ــ تقييم صلاحية نسبة السيولة النظامية

إن عدم صلاحية هذه الأداة ظاهرة في العملية الحسابية ببسطها، ومقامها، مما يعني أنّ المقياس تكمن فيه المخالفة لقواعد المصرفية الإسلامية، وبيان ذلك أنّ تحديد المفردات أو العناصر المالية المكونة للبسط في المقياس لاحتساب نسبة السيولة النظامية لا يمكن التعامل معها من قبل المصرف الإسلامي أصلًا كالسندات، وأذونات الخزانة، والأوراق التجارية القابلة للخصم ونحو ذلك، وباستبعاد ذلك فإن على المصرف الإسلامي أن يجمد جزءًا من أصوله السائلة؛ لكي يحوز على النسبة النظامية ويبتعد بذلك عن الوقوع في مخالفة ذات طابع تغريمي. ولكن بحجزه لهذه النسبة من الأصول السائلة يكون قد عطلها عما ينبغي أن تكون عليه مساهمة في العملية الإنتاجية، وإدرارًا لدخل، وقد تكون هذه النسبة العاطلة من الموارد أعلى مقارنة بالمصارف التقليدية التي يمكن تغطيتها لحجم تلك النسبة بجزء من الأوراق المالية كالسندات، وأذونات الخزانة، وأوراق تجارية ... مما يعني أنّ مقدراتها الاقراضية تكون أكبر من الإمكانات التمويلية للمصارف الإسلامية[٢٠].

ولا يقف الأمر في نقد المقياس على البسط، بل وكذلك في المفردات المالية للمقام، إذ تعد الودائع الاستثمارية أيضًا مفردة من مفردات الاحتساب[٢١].

وعلى ما تقدم فإن مقياس نسبة السيولة النظامية لم يراع طبيعة نشاطات المصرفية الإسلامية من حيث حرمة التعامل بالفائدة تحصيلًا وتسديدًا، مما يتطلب معه إيجاد مقياس يتلاءم مع تلك الطبيعة الشرعية.

ويثبت من كل البناء التحليلي السابق ما يأتي:

- أن الأدوات النقدية التي يمارس من خلالها البنك المركزي سلطته النقدية تفقد فعاليتها، ولا تتسق مع طبيعة المصارف الإسلامية.
- أن الدعم بهذه الاستثناءات لا تحقق القوة التنافسية للمصارف الإسلامية، وفي ظل وجود المصارف التقليدية التي تحصل على عدة منافع من بعض القواعد التنظيمية والرقابية مما ينعكس على مقدراتها التنافسية. وعليه فإن فعالية تلك الأساليب التدعيمية بوجهيها الاستثنائي والتأسيسي ضعيفة.
- وبناء على المقدمتين السابقتين فإن الدراسة استطاعت أن تجيب عن السؤالين الرئيسين لعلاقة البنك المركزي السعودي بالمصارف الإسلامية. وكذلك بناء عليهما فإن الحاجة ماسة جدًا إلى قيام البنك المركزي السعودي بصياغة نظام خاص بالمصارف الإسلامية، وهذا ما يتم تناوله في المبحث الآتي.

المطلب الثالث: واقع أداء المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي السعودي

يتناول المطلب واقع أداء المصارف الإسلامية في ظل القطاع المصرفي السعودي بطابعه المزدوج، حيث توجد المصارف التقليدية، والإسلامية، وفي محاولة للإجابة عن سؤال: ما واقع أداء المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي السعودي؟ وذلك من خلال النقاط الآتية:

١- لمحة تاريخية وتعريفية بالمصارف الإسلامية في القطاع المصرفي السعودي:

١-١- لمحة تاريخية عن المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي السعودي:

تم تأسيس أول مصرف، مصرف الراجحي (١٨٩٠م) على القواعد المعيارية للمصرفية الإسلامية بحرمة الفائدة الربوية، وبموجب العمل وفق أحكام المعاملات الشرعية، وأما بقية وضعية المصارف في القطاع، وبمنظور تاريخي يمكن التمييز بين مرحلتين، هما:

المرحلة الأولى: نوافذ الخدمات المصرفية الإسلامية:

بدأت كتجربة عبر نوافذ أُضيف إليها الإسلامية (نوافذ إسلامية)، مهمتها تقديم خدمات مصرفية إسلامية من خلال المصارف التقليدية القائمة، ومن هنا جاء تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها: "جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، حيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة، توفر خدمات إدارة الأموال حسابات الاستثمار، وخدمات التمويل، والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية"[٢٢].

ويعزى ظهور هذه الظاهرة إلى عدة أسباب منها: تلبية حجم الطلب من قبل العملاء الذين لا يرغبون في التعامل ـ ولاسيما التمويل ـ بالفائدة الربوية تدينًا، وكذلك محاولة بعض المصارف التقليدية في التحول للعمل وفق مبادئ ونظام الصيرفة الإسلامية لتحقيق المكاسب المالية (البعد التجاري)[٢٣].

وكانت بدايتها في البنك الأهلي التجاري وذلك في عام(١٩٩٠م)، ثم خطت بعض المصارف التي يطلق عليها من قبل الفكر المصرفي الإسلامي مصارف

---

(١٨)النظام المصرفي الإسلامي الخالي من الفائدة" محسن خان، ص ٩.

(١٩) صيغ التمويل القصير الاجل للبنوك الإسلامية " سليمان ناصر، ص ٣٢٥ ـ ٣٣١.

(٢٠) أثر تطبيق أدوات السياسة النقدية على أداء المصارف الإسلامية حالة الجزائر، حجاج ص ٣٥

(٢١) السيولة واقع الرقابة على المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري" جميلة الجوزي، ص٤٢ ٤٤.؛" تأثيرات أنظمة الرقابة المصرفية التقليدية على نمو الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر" حمزة شودار، ص ٣٩ ـ ٤٣

(٢٢) الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية تجربة البنك الأهلي التجاري"، سعيد مرطان، ص ٢؛ "تقييم تجربة بنك الكويت والشرق الأوسط إلى بنك الأهلي المتحد الإسلامي" صبرينة طبة، ص ٨٢.

(٢٣) دراسة تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي في مجال التحول من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الإسلامية"، رابحي بوعبدالله، ص ٢٥٢ -٢٥٥.

تقليدية، ويعني بها أنها تقوم على التعامل بالفائدة الربوية في عملياتها المختلفة، وبدأت النوافذ تتزايد حتى إنها كادت تعم كل المصارف في القطاع المصرفي السعودي(٢٤).

المرحلة الثانية: الكيانات المستقلة بالمصرفية الإسلامية:

تم ذلك بمنوال التدرج من النوافذ إلى التحول للعمل وفق المصرفية الإسلامية، ومن المصارف العاملة في القطاع المصرفي السعودي، والتي انتقلت للعمل بمبادي وأحكام المصرفية الإسلامي: بنك الجزيرة، والبلاد، والإنماء، مع بقاء المجموعة الأخرى لتعمل وفق فكرة النوافذ، حيث العمل بازدواجية في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، والتقليدية، وظلت هذه الوضعية بازدواجية على مستوى الكيانات القانونية مصارف تقليدية، ومصارف إسلامية.

١-٢- التعريف بالمصرف الإسلامي:

عرفت العديد من دراسات المصرفية الإسلامية المصرف الإسلامي بعدة تعريفات(٢٥)، وحيث إن الدراسة ليس موضوعها بيان هذه التعريفات، وإنما بيان ما يمكن أن يكون جامعًا لها في سياق يميز المصرف الإسلامي عن غيره، وعليه تذهب الدراسة إلى بناء التعريف الآتي للمصرف الإسلامي: " مؤسسة مالية تقوم بجمع الأموال والعمل على توظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها؛ بقصد تحقيق الربح الحلال".

٢- الأهمية النسبية لمؤشرات أداء المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي السعودي:

يتناول هذا الجزء أهم مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي السعودي لبيان أهميتها النسبية، وذلك من خلال النقاط الآتية:

١ - ٢ - الأهمية النسبية لحجم أصول وخصوم وودائع وتمويل واستثمارات المصارف الإسلامية عام (٢٠٢١):

جدول رقم (١) الأهمية النسبية لأصول وخصوم وودائع وتمويل واستثمارات المصارف الإسلامية الأربعة بالمملكة عام ٢٠٢١ "مليار ريال"

البيان	الراجحي		الإنماء		البلاد		الجزيرة		إجمالي المصارف
	مليار	%	مليار	%	مليار	%	مليار	%	
الأصول	٦٢	٦١.	١٧	١٧.	١١	١١.	١٠	١٠.	١٠١
الخصوم	٥٥	٦٢.	١٤	١٦.	٩٨.	١١.	٨٨.	١٠.	٨٨٧
الودائع	٥١	٦٤.	١٢	١٥.	٨١.	١٠.	٧٨.	٩.٩	٧٩٢
التمويل	٤٥	٦٢.	١٢	١٧.	٨٢.	١١.	٦٢.	٨.٦	٧٢٤
الاستثم	٨٤.	٦١.	٣.٣	٢.٤	١٧.	١٢.	٣١.	٢٣.	١٣٦

المصدر: ملحق (٥)، جداول من (١) حتى (٤) ص١-٤

ويتضح من الجدول رقم (١) ما يأتي:

يحتل مصرف الراجحي المرتبة الأولى بالنسبة لمختلف المؤشرات، حيث تعدت نسبة مساهمته في القطاع بأكثر من ٦٠%، إذ بلغت نسبته ٦١.٧% في إجمالي الأصول، ٦٢.٧% في إجمالي الخصوم، ٦٤.٦% في إجمالي الودائع، ٦٢.٥% في إجمالي التمويل و٦١.٩% بالنسبة لإجمالي الاستثمار، يليه مصرف الانماء بنسب تراوحت بين ١٥.٣% و١٧.٥% في مختلف المؤشرات (باستثناء مؤشر إجمالي الاستثمار حيث احتل الانماء المرتبة الرابعة بنسبة ٢.٤%). إذن يعد مصرف الراجحي قاطرة نمو مختلف أنشطة المصارف الإسلامية باعتبارها قوة الدفع للنشاط المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية.

شكل رقم (١) أصول وخصوم وودائع وتمويل واستثمارات المصارف الإسلامية الأربعة بالمملكة في عام ٢٠٢١"مليار ريال"

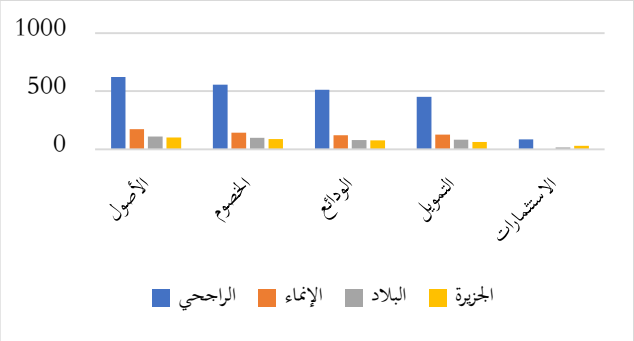

٢ــ ٢ ــ الأهمية النسبية لإجمالي أصول وخصوم وودائع وتمويل واستثمارات المصارف الإسلامية إلى إجمالي الجهاز المصرفي في المملكة في عام ٢٠٢١:

يبين ذلك جدول رقم (٢) الآتي:

جدول رقم (١) الأهمية النسبية لإجمالي أصول وخصوم وودائع وتمويل واستثمارات المصارف الإسلامية إلى إجمالي الجهاز المصرفي في المملكة في عام ٢٠٢١

البيان	المصارف الإسلامية		المصارف التقليدية		إجمالي المصارف
	مليار ريال	% من	مليار ريال	% من	
الأصول	١٠١٠.٩	٢٩.٦	٢٤٠٩.٥	٧٠.٤	٢٤٠٩.٥
الخصوم	٨٨٧	٣٠.٧	٢٠٠٠.٤	٦٩.٣	٢٠٠٠.٤
الودائع	٧٩٢.٧	٣٣.١	١٦٠٢.٦	٦٦.٩	١٦٠٢.٦
التمويل	٧٢٤.٨	٣٤.٤	١٣٨٥.١	٦٥.٦	١٣٨٥.١
الاستثمارات	١٣٦.٤	١٧.٢	٦٥٤.٧	٨٢.٨	٦٥٤.٧
إجمالي التمويل	٨٦١.٢	٢٩.٧	٢٠٣٩.٨	٧٠.٣	٢٩٠١

المصدر: الملحق رقم (٥) جدول رقم (١٣) ورقم (١٤)، ص ١٣-١٤.

ويتضح من الجدول رقم (٢) ما يأتي:

- بالنسبة لإجمالي الاستثمارات والتمويل: بلغ للمصارف الإسلامية ٨٦١.٢ مليار ريال، وبنسبة ٢٩,٧% من إجمالي المصارف في المملكة، بينما بلغ إجمالي الاستثمارات والتمويل للمصارف التقليدية ٢٠٣٩.٨ مليار ريال، وبنسبة ٧٠.٣% من إجمالي المصارف في المملكة.
- أن أصول المصارف الإسلامية الأربعة تمثل ٢٩.٦% من إجمالي أصول القطاع المصرفي السعودي، وارتفعت هذه النسبة الى ٣٠.٧% في إجمالي الخصوم و ٣٣.١% في إجمالي الودائع، وحافظت المصارف الإسلامية على هذه الحصة بالنسبة لإجمالي التمويل حيث بلغت ٣٤.٤%، في حين وصلت حصتها في الاستثمارات إلى ١٧.٢%.

(٢٤) الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية"، فهد الشريف، ص ١٣.

(٢٥) البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني" أحمد النجار، ص ١٦٣؛ المعاملات المالية المعاصرة، وهبه الزحيلي، ص ٥١٦.

ويستنتج مما سبق أنه في سنة ٢٠٢١ بلغت حصة المصارف الإسلامية السعودية من سوق الموارد المصرفية أكثر من ٣٣% (سوق الودائع المصرفية)، وبلغت حصتها من سوق التمويل المصرفي والاستثمار معًا ٢٩.٧% في سنة ٢٠٢١، وبالرغم من دورها الأساسي في هذه السوق إلا أن نقطة ضعف هذه المصارف تتمثل في عدم قدرتها على الرفع من حصتها في حجم الاستثمارات (نحو ١٧% بالنسبة للمصارف الإسلامية ونسبة ٨٣% في المصارف التقليدية)، وتسعى المصارف الإسلامية للاتجاه أكثر نحو توظيف الأموال في صيغ المضاربة والمشاركة مما سيجعلها تستحوذ على حصة أكثر في سوق توظيف الأموال، ويمكن عزو ذلك إلى عدة عوامل منها ما يتعلق بفرض نسبة الاحتياطي النظامي الذي يفرض على الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، مما يحملها تكلفة تعطيل جزء من تلك الأموال، ومن ثم تحميل التكلفة على جدول توزيع الأرباح، وسبق بيان ذلك في مطلب علاقة البنك المركزي السعودي من الدراسة، بالإضافة إلى أن المصارف الإسلامية لا تقدم على توظيف مواردها في المجالات، سواء كانت مالية، أو غير مالية إلا ما يتسق وطبيعتها حيث ضابط القواعد الشرعية ومقاصدها.

شكل رقم (٢) الأهمية النسبية لإجمالي أصول وخصوم وودائع وتمويل واستثمارات المصارف الإسلامية إلى إجمالي الجهاز المصرفي في المملكة في عام ٢٠٢١

٢ ـ٣ ـ تطور حجم ومعدلات نمو أصول وودائع وتمويل واستثمارات المصارف الإسلامية بالمملكة:

١ ـ ٢ ـ ٣ ـ تطور حجم ومعدلات نمو أصول المصارف الإسلامية في المملكة:

يبين ذلك جدول رقم (٣) الآتي:

جدول رقم (٣) تطور الأهمية النسبية لحجم ومعدلات نمو أصول المصارف الإسلامية إلى إجمالي المصارف بالمملكة (٢٠٠٨–٢٠٢١)

سنة	أصول الجهاز المصرفي		أصول المصارف التقليدية			أصول المصارف الإسلامية		
	مليار ريال	معدل نموها السنوي%	مليار ريال	معدل نموها السنوي%	% من الجهاز المصرفي	مليار ريال	معدل نموها السنوي%	% من الجهاز المصرفي
٢٠٠٨	١٢٧٦.٩	–	١٠٥٤.٣	٠	٨٢.٦	٢٢٢.٦	–	١٧.٤
٢٠٠٩	١٣٢١.٧	٣.٥	١٠٨٦.٣	٣.٠	٨٢.٢	٢٣٥.٤	٥.٨	١٧.٨
٢٠١٠	١٣٧٩	٤.٣	١١١٣.٤	٢.٥	٨٠.٧	٢٦٥.٦	١٢.٨	١٩.٣
٢٠١١	١٥٠٤.٩	٩.١	١١٨٠.٨	٦.١	٧٨.٥	٣٢٤.١	٢٢.٠	٢١.٥
٢٠١٢	١٧١٣.٣	١٣.٨	١٣١١.٣	١١.١	٧٦.٥	٤٠٢	٢٤.٠	٢٣.٥
٢٠١٣	١٨٧٣	٩.٣	١٤٣٣.٨	٩.٣	٧٦.٦	٤٣٩.٢	٩.٣	٢٣.٤
٢٠١٤	٢٠٩٨.٦	١٢.٠	١٥٩٨.٢	١١.٥	٧٦.٢	٥٠٠.٤	١٣.٩	٢٣.٨
٢٠١٥	٢١٦٩.٥	٣.٤	١٦٥٠.٧	٣.٣	٧٦.١	٥١٨.٨	٣.٧	٢٣.٩
٢٠١٦	٢٢١٣.٧	٢.٠	١٦٤٩.٣	-٠.١	٧٤.٥	٥٦٤.٤	٨.٨	٢٥.٥
٢٠١٧	٢٢٢٣.٩	٠.٥	١٦٣٤.٥	-٠.٩	٧٣.٥	٥٨٩.٤	٤.٤	٢٦.٥
٢٠١٨	٢٢٦٥.٦	١.٩	١٦٣٣.٥	-٠.١	٧٢.١	٦٣٢.١	٧.٢	٢٧.٩
٢٠١٩	٢٤٤٨.٨	٨.١	١٧٦٠.٤	٧.٨	٧١.٩	٦٨٨.٤	٨.٩	٢٨.١
٢٠٢٠	٢٧٧٠.٩	١٣.٢	١٩٥٧.٣	١١.٢	٧٠.٦	٨١٣.٦	١٨.٢	٢٩.٤
٢٠٢١	٣٤٢٠.٤	٢٣.٤	٢٤٠٩.٥	٢٣.١	٧٠.٤	١٠١٠.٩	٢٤.٣	٢٩.٦
متوسط	٢٠٤٨.٦	٧.٥	١٥٣٣.٨	٦.٣	٧٥.٩	٥١٤.٨	١١.٧	٢٤.١

المصدر: الملحق رقم (٥) جدول رقم (١٣) و(١٤)، ص ١٣–١٤.

ويتضح من جدول (٣): أنّ المصارف التقليدية استحوذت على النسبة الكبيرة من إجمالي أصول المصارف في المملكة بمتوسط بلغ ٧٥.٩%، وبلغ متوسط نسبتها في المصارف الإسلامية ٢٤.١%. ولكن هذه الأهمية في تطور كبير جدًا بالنسبة للمصارف الإسلامية، ففي سنة ٢٠٠٨م بلغت حصة المصارف الإسلامية من إجمالي أصول الجهاز المصرفي ١٧.٤% ، ثم ارتفعت لتصل إلى حوالي ٢٤% في ٢٠١٥م، واقتربت من ٣٠% في ٢٠٢١م، وتفوق متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي أصول المصارف الإسلامية على متوسطها للمصارف التقليدية، حيث بلغ في المصارف الإسلامية ١١.٧%، وبلغ في المصارف التقليدية ٦.٣%، في حين بلغ متوسط إجمالي الجهاز المصرفي ٧.٥%. ويؤكد ما سبق الشكل الآتي:

شكل رقم (٣): تطور معدلات نمو أصول المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في المملكة خلال(٢٠٠٨–٢٠٢١)

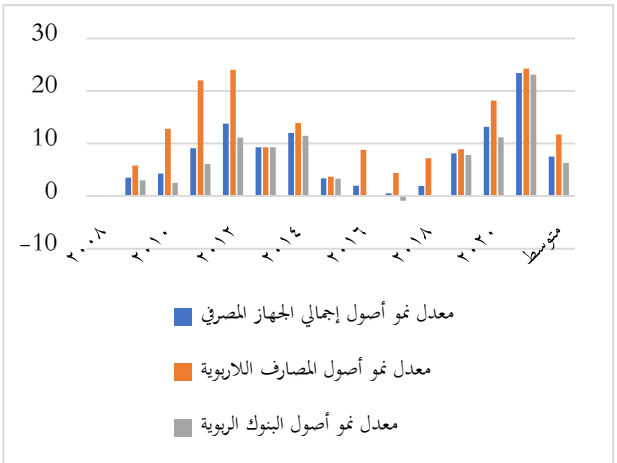

٢ - ٢ - ٣ - تطور حجم ومعدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية في المملكة:

يبين ذلك جدول رقم (٤) الآتي:

جدول رقم (٤) تطور الأهمية النسبية لحجم ومعدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية إلى إجمالي المصارف بالمملكة (٢٠٠٨-٢٠٢١)

سنة	ودائع الجهاز المصرفي		ودائع المصارف التقليدية			ودائع المصارف الإسلامية		
	مليار ريال	معدل نموها السنوي%	مليار ريال	معدل نموها السنوي%	% من الجهاز المصرفي	مليار ريال	معدل نموها السنوي%	% من الجهاز المصرفي
٢٠٠٨	٩٢٢.٦	٠	٧٧٣	٠	٨٣.٨	١٤٩.٦	٠	١٦.٢
٢٠٠٩	٩٨١.٣	٦.٤	٨٢١.١	٦.٢	٨٣.٧	١٦٠.٢	٧.١	١٦.٣
٢٠١٠	١٠٣٦.٤	٥.٦	٨٤٠.٨	٢.٤	٨١.١	١٩٥.٦	٢٢.١	١٨.٩
٢٠١١	١١٥١.٣	١١.١	٩٠١.٦	٧.٢	٧٨.٣	٢٤٩.٧	٢٧.٧	٢١.٧
٢٠١٢	١٣٢٤.٢	١٥.٠	١٠٠٦.٣	١١.٦	٧٦.٠	٣١٧.٩	٢٧.٣	٢٤.٠
٢٠١٣	١٤٥٩.٦	١٠.٢	١١٠٨	١٠.١	٧٥.٩	٣٥١.٦	١٠.٦	٢٤.١
٢٠١٤	١٦٣٦.١	١٢.١	١٢٢٩.٣	١٠.٩	٧٥.١	٤٠٦.٨	١٥.٧	٢٤.٩
٢٠١٥	١٦٦٥.٣	١.٨	١٢٤٩.٨	١.٧	٧٥.٠	٤١٥.٥	٢.١	٢٥.٠
٢٠١٦	١٦٧٥.٤	٠.٦	١٢٣٠.٤	١.٦-	٧٣.٤	٤٤٥	٧.١	٢٦.٦
٢٠١٧	١٦٦٣.٩	٠.٧-	١٢٠٣.٦	٢.٢-	٧٢.٣	٤٦٠.٣	٣.٤	٢٧.٧
٢٠١٨	١٧٠١	٢.٢	١٢٠٨	٠.٤	٧١.٠	٤٩٣	٧.١	٢٩.٠
٢٠١٩	١٨٠٨.٦	٦.٣	١٢٦٤.٣	٤.٧	٦٩.٩	٥٤٤.٣	١٠.٤	٣٠.١
٢٠٢٠	١٩٧٤.٥	٩.٢	١٣٣٢.٨	٥.٤	٦٧.٥	٦٤١.٧	١٧.٩	٣٢.٥
٢٠٢١	٢٣٩٥.٣	٢١.٣	١٦٠٢.٦	٢٠.٢	٦٦.٩	٧٩٢.٧	٢٣.٥	٣٣.١
متوسط	١٥٢٨.٣	٧.٢	١١٢٦.٥	٥.٥	٧٥.٠	٤٠١.٧	١٣.٠	٢٥.٠

المصدر: الملحق رقم (٥) جدول (١٣) و(١٤)، ص ١٣-١٤.

ويتضح من جدول رقم (٤) أنّ المصارف التقليدية استحوذت على النسبة الكبيرة من إجمالي ودائع المصارف في المملكة بمتوسط بلغ ٧٥%، وبلغ متوسط نسبتها في المصارف الإسلامية ٢٥%، ولكن هذه الأهمية في تطور كبير جدًا بالنسبة للمصارف الإسلامية، حيث بلغت في سنة ٢٠٠٨م حصة المصارف الإسلامية من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي ١٦.٢% ، وارتفعت النسبة لتصل إلى ٢٥% في ٢٠١٥م، وزادت عن ٣٣% في ٢٠٢١م، وفي المقابل انخفضت حصة المصارف التقليدية من سوق الودائع المصرفية، حيث بلغت نسبة ودائعها إلى إجمالي الودائع ٨٣.٨% في سنة ٢٠٠٨، وانخفضت الى ٧٥% في ٢٠١٥، و ٦٦.٩% في ٢٠٢١، كذلك تفوق متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي ودائع المصارف الإسلامية على متوسطها للمصارف التقليدية، حيث بلغ في الإسلامية ١٣%، وبلغ في المصارف التقليدية ٥.٥%، في حين بلغ متوسط إجمالي الجهاز المصرفي ٧.٢%. ويؤكد ما سبق الشكل الآتي:

شكل رقم(٤) تطور معدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في المملكة خلال(٢٠٠٨-٢٠٢١)

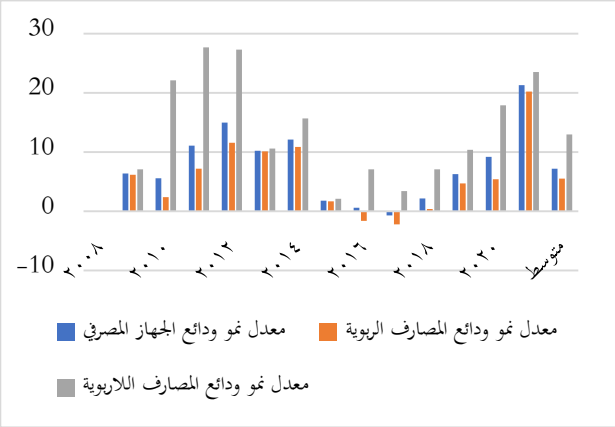

٣-٢-٣- تطور حجم ومعدلات نمو تمويل المصارف الإسلامية في المملكة:

يبين ذلك جدول رقم (٥) الآتي:

جدول رقم (٥) تطور الأهمية النسبية لحجم ومعدلات نمو تمويل المصارف الإسلامية إلى إجمالي المصارف بالمملكة(٢٠٠٨-٢٠٢١)

سنة	تمويل الجهاز المصرفي		تمويل المصارف التقليدية			تمويل المصارف الإسلامية		
	مليار ريال	معدل نموها السنوي%	مليار ريال	معدل نموها السنوي%	% من الجهاز المصرفي	مليار ريال	معدل نموها السنوي%	% من الجهاز المصرفي
٢٠٠٨	٧٧٠.٧	٠	٦٠٥.٨	٠	٧٨.٦	١٦٤.٩	٠	٢١.٤
٢٠٠٩	٧٢٩.٨١	٥.٣-	٥٩٠.١	٢.٦-	٨٠.٩	١٣٩.٧١	١٥.٣-	١٩.١
٢٠١٠	٧٦٥.٩٩	٥.٠	٥٩٩.٣	١.٦	٧٨.٢	١٦٦.٦٩	١٩.٣	٢١.٨
٢٠١١	٨٥٤.٤٦	١١.٥	٦٥١.٨	٨.٨	٧٦.٣	٢٠٢.٦٦	٢١.٦	٢٣.٧
٢٠١٢	١٠٠٥.٤٩	١٧.٧	٧٤٨.٢	١٤.٨	٧٤.٤	٢٥٧.٢٩	٢٧.٠	٢٥.٦
٢٠١٣	١١٢٩.٢٢	١٢.٣	٨٣٩.١	١٢.١	٧٤.٣	٢٩٠.١٢	١٢.٨	٢٥.٧
٢٠١٤	١٢٦٥.٤٤	١٢.١	٩٣٦.٣	١١.٦	٧٤.٠	٣٢٩.١٤	١٣.٤	٢٦.٠
٢٠١٥	١٣٧٣.٨١	٨.٦	١٠٣٠.١	١٠.٠	٧٥.٠	٣٤٣.٧١	٤.٤	٢٥.٠
٢٠١٦	١٣٩٤.٢١	١.٥	١٠٢٠.٦	٠.٩-	٧٣.٢	٣٧٣.٦١	٨.٧	٢٦.٨
٢٠١٧	١٣٧٨.٠٦	١.٢-	٩٨٢.٣	٣.٨-	٧١.٣	٣٩٥.٧٦	٥.٩	٢٨.٧
٢٠١٨	١٤٠٦.٠٩	٢.٠	٩٩٨.٩	١.٧	٧١.٠	٤٠٧.١٩	٢.٩	٢٩.٠
٢٠١٩	١٥٠٤.٦	٧.٠	١٠٥١.١	٥.٢	٦٩.٩	٤٥٣.٥	١١.٤	٣٠.١
٢٠٢٠	١٦٩٧.٣	١٢.٨	١١٤٦.٣	٩.١	٦٧.٥	٥٥١	٢١.٥	٣٢.٥
٢٠٢١	٢١٠٩.٤٧	٢٤.٣	١٣٨٥.١	٢٠.٨	٦٥.٧	٧٢٤.٣٧	٣١.٥	٣٤.٣
متوسط	١٢٤١.٨	٧.٧	٨٩٨.٩	٦.٣	٧٣.٦	٣٤٢.٨	١١.٨	٢٦.٤

المصدر: الملحق رقم (٥) جدول (١٣) و(١٤)، ص ١٣-١٤.

ويتضح من جدول (٥) أنّ المصارف التقليدية استحوذت على النسبة الكبيرة من إجمالي تمويل المصارف في المملكة بمتوسط بلغ ٧٣.٦%، وبلغت متوسط نسبتها في المصارف الإسلامية ٢٦.٤%. ولكن بالنظر إلى تطور أهمية المصارف الإسلامية في سوق التمويل يتضح أنّ حجم التمويل الذي تمنحه المصارف الإسلامية ارتفعت نسبته من إجمالي التمويل المصرفي من ٢١.٤% في ٢٠٠٨، إلى ٢٥% في سنة ٢٠١٥، و٣٤.٣% في سنة ٢٠٢١، أي بنسبة تطور بين ٢٠٠٨ و٢٠٢١ وصلت الى أكثر من ٦٠%، وبالمقابل انخفضت حصة المصارف الإسلامية في سوق التمويل المصرفي من ٧٨.٦% في ٢٠٠٨ إلى ٦٥.٧% في ٢٠٢١ أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو ١٦% بين الفترتين.

ويظهر ذلك جليًا في معدلات النمو السنوية، حيث تفوق متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي تمويل المصارف الإسلامية على متوسطها للمصارف التقليدية، حيث بلغ في المصارف الإسلامية ١١.٨%، وبلغ في المصارف التقليدية ٦.٣%، في حين بلغ متوسط إجمالي الجهاز المصرفي ٧.٧%. ويؤكد ما سبق الشكل الآتي:

تطور معدلات نمو تمويل المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في المملكة خلال الفترة(٢٠٠٨-٢٠٢١)

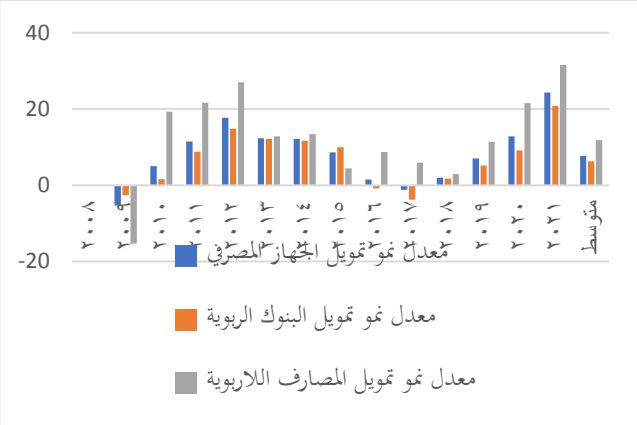

٤ ـ ٢ ـ ٣ ـ تطور حجم ومعدلات نمو استثمارات المصارف الإسلامية في المملكة:

يبين ذلك جدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦) تطور الأهمية النسبية لحجم ومعدلات نمو استثمارات المصارف الإسلامية إلى إجمالي المصارف بالمملكة(٢٠٠٨-٢٠٢١)

سنة	استثمارات الجهاز المصرفي		استثمارات المصارف التقليدية			استثمارات المصارف الإسلامية		
	مليار ريال	معدل نموها السنوي%	مليار ريال	معدل نموها السنوي%	% من الجهاز المصرفي	مليار ريال	معدل نموها السنوي%	% من الجهاز المصرفي
٢٠٠	٣٠٦	٠	٢٨٢.٦	٠	٩٢.٤	٢٣.٤	٠	٧.٦
٢٠٠	٣٠٧.٤	٠.٥	٢٧٣.٥	٣.٢-	٨٩.٠	٣٣.٩	٤٤.٩	١١.٠
٢٠١	٣٤٣.٤	١١.٧	٣٠٦.٥	١٢.١	٨٩.٣	٣٦.٩	٨.٨	١٠.٧
٢٠١	٣٥٣.٤	٢.٩	٣٠٤.٨	٠.٦-	٨٦.٢	٤٨.٦	٣١.٧	١٣.٨
٢٠١	٣٦٣	٢.٧	٣٠٩.٦	١.٦	٨٥.٣	٥٣.٤	٩.٩	١٤.٧
٢٠١	٤٢٦.٢	١٧.٤	٣٦٦.٨	١٨.٥	٨٦.١	٥٩.٤	١١.٢	١٣.٩
٢٠١	٤٩٧.٣	١٦.٧	٤٣٢.٧	١٨.٠	٨٧.٠	٦٤.٦	٨.٨	١٣.٠
٢٠١	٤٥٠.٢	٩.٥-	٣٨٩.٥	١٠.٠-	٨٦.٥	٦٠.٧	٦.٠-	١٣.٥
٢٠١	٣٩٢.٧	١٢.٨-	٣٣٣	١٤.٥-	٨٤.٨	٥٩.٧	١.٦-	١٥.٢
٢٠١	٤٢٨.٢	٩.٠	٣٥١.١	٥.٤	٨٢.٠	٧٧.١	٢٩.١	١٨.٠
٢٠١	٤٥٩.٧	٧.٤	٣٦٧.٥	٤.٧	٧٩.٩	٩٢.٢	١٩.٦	٢٠.١
٢٠١	٥٤١.٤	١٧.٨	٤٣٢.٣	١٧.٦	٧٩.٨	١٠٩.١	١٨.٣	٢٠.٢
٢٠٢	٦١٤.١	١٣.٤	٤٧٩.٣	١٠.٩	٧٨.٠	١٣٤.٨	٢٣.٦	٢٢.٠
٢٠٢	٧٩١.١	٢٨.٨	٦٥٤.٧	٣٦.٦	٨٢.٨	١٣٦.٤	١.٢	١٧.٢
متوسـ	٤٤٨.٢	٧.٦	٣٧٧.٤	٦.٩	٨٤.٩	٧٠.٧	١٤.٢	١٥.١

المصدر: الملحق رقم (٥) جدول (١٣) و(١٤)، ص ١٣-١٤.

يتضح من جدول رقم (٦) أنّ المصارف التقليدية استحوذت على النسبة الكبيرة من إجمالي استثمارات المصارف في المملكة بمتوسط بلغ ٨٤.٩%، وبلغت نسبتها في المصارف الإسلامية ١٥.١%. ولكن بالنظر إلى تطور أهمية المصارف الإسلامية في سوق الاستثمارات يتضح أنّ حجم التمويل الذي تمنحه المصارف الإسلامية ارتفعت نسبته من إجمالي الاستثمارات من ٧.٦% في ٢٠٠٨ الى ١٣.٥% في سنة ٢٠١٥ و١٧.٢% في سنة ٢٠٢١، وبالمقابل تراجعت حصة المصارف التقليدية في سوق الاستثمارات من ٩٢.٤% في ٢٠٠٨ إلى ٨٢.٨% في ٢٠٢١.

ويظهر ذلك جليًا في معدلات النمو السنوية، حيث تفوق متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي استثمارات المصارف الإسلامية على متوسطها للمصارف التقليدية، حيث بلغ في المصارف الإسلامية ١٤.٢%، وبلغ في المصارف التقليدية ٦.٩%، في حين بلغ متوسط إجمالي الجهاز المصرفي ٧.٦%.

ومما ينبغي التنبه إليه في مجال توظيف الموارد المالية لدى المصارف الإسلامية والتقليدية أنّ المصارف التقليدية توظف مواردها في الإقراض بفائدة في أسواق ومجالات عدة، ومن ذلك توظيفها في سوق السندات وأذونات الخزانة، وكذلك فهي تستثمر في فرص قصيرة الأجل ونحو ذلك مما هو غير ممكن للمصارف الإسلامية امتثالًا للقواعد الشرعية.

٥ – ٢ – مقارنة معدلات النمو لأصول وودائع وتمويل واستثمارات المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية بالمملكة:

يبين ذلك جدول رقم (٧) الآتي:

جدول رقم (٧) مقارنة متوسط معدلات النمو لأصول وودائع وتمويل واستثمارات المصارف الإسلامية بالمصارف التقليدية في المملكة (٢٠٠٨-٢٠٢١)

متوسط معدل نمو%	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	الأفضلية للمصارف
الأصول	١١.٧	٦.٣	الإسلامية
الودائع	١٣	٥.٥	الإسلامية
التمويل	١١.٨	٦.٣	الإسلامية
الاستثمار	١٤.٢	٦.٩	الإسلامية

المصدر: الجداول من رقم (٣) إلى جدول رقم (٦).

يتضح من جدول رقم (٧): أنّ المصارف الإسلامية تتفوق على المصارف التقليدية في متوسطات معدلات نمو لمؤشرات الأداء الأربع والتي سبق تناوله[٢٦]، كما يأتي:

- ✓ **متوسط معدل نمو الأصول:** بلغ في المصارف الإسلامية ١١.٧%، وفي المصارف التقليدية ٦.٣%.
- ✓ **متوسط معدل نمو الودائع:** بلغ في المصارف الإسلامية ١٣%، وفي المصارف التقليدية ٥.٥%.
- ✓ **متوسط معدل نمو التمويل:** بلغ في المصارف الإسلامية ١١.٨%، وفي المصارف الإسلامية ٦.٣%.
- ✓ **متوسط معدل نمو الاستثمار:** بلغ في المصارف الإسلامية ١٤.٢%، وفي المصارف التقليدية ٦.٩%.

وبناء على كل ما تقدم نود الخلوص إلى هذه الخلاصة لفائدة داعية لها، وهي:

- أن تلك الترتيبات التنظيمية والآليات الرقابية تتسبب في خسارة المصارف الإسلامية، أو على أقل تقدير تعيقها عن تحقيق مستويات أعلى مما هو واقع في مؤشراتها المالية، وحاصل أدائها المالي، وهو الثابت من المطلب السابق.
- أنّ الحاجة لتعزيز المكاسب الاجتماعية، والاقتصادية، وتلك التي لم تستطع المصارف الإسلامية على تحقيقها بسبب نظام مراقبة البنوك المؤسس على الفكر المصرفي التقليدي داعية إلى تطوير، وإقواء القدرات التنافسية للمصارف الإسلامية من خلال صناعة نظام مراقبة للمصارف الإسلامية، وهذا هو ما يمثل نواة المبحث الآتي.

المبحث الثاني: نموذج مقترح لاستحداث نظام المصارف الإسلامية.

يتناول المبحث الحالي الإجابة عن سؤال مفاده: كيف يمكن للبنك المركزي أن يدير المعارف، والخبرة المصرفية الإسلامية بما يؤدي إلى إحالتها لمواد تصنيعية لنظام إشراف، ومراقبة خاص بالمصارف الإسلامية، وفي بعديه التنظيمي، والرقابي؟ وذلك من خلال تصميم نموذج مقترح مكون من المطالب الآتية:

المطلب الأول: مسوغات النموذج المقترح.

يتناول المطلب الإجابة عن سؤال: ما المسوغات (المنطلقات) التي تؤسس وجوديًّا ومعرفيًّا للنموذج المقترح؟ وعلى ذلك تم تقسيم المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: المسوغات النظرية.

وتتحدد هذه المسوغات في النقاط الآتية:

- لا بد عند وضع نظام للرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية من الاستناد إلى وعي تام بالقواعد، إلى وعي تام بالقواعد، والمقاصد الشرعية للمصرفية الإسلامية، وتستمد من المجتمع الإحصائي للقطاع المصرفي السعودي.
- الحاجة لتعزيز المكاسب الاجتماعية، والاقتصادية، وتلك التي لم تستطع المصارف الإسلامية تحقيقها؛ بسبب نظام مراقبة البنوك المؤسس على الفكر المصرفي التقليدي.
- التأكيد على أهمية مواجهة المستجدات الدولية في القطاع المالي، والاستجابة لبرنامج تطوير القطاع المالي في رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- وجود خبرة دولية لبعض المصارف المركزية في دول إسلامية في بناء نظام مستقل للمصارف الإسلامية.
- أنّ الحجم الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، ومكانتها الدينية تقتضي من البنك المركزي السعودي أن يسهم في بناء التجهيزات الأساسية للمراكز المالية العالمية، ومن أساسيات ذلك بناء قطاع مالي إسلامي قوي.
- الاستجابة لتوصيات العديد من الدراسات العلمية التي نادت بضرورة وجود تنظيم مستقل بالمصارف الإسلامية.

الفرع الثاني: المسوغات التجريبية.

وتقصد الدراسة بالمسوغات التجريبية مجموع المستخلص من الوقائع التجريبية التي عرضت في دراسات تنحو منحى تطبيقيًّا بمناهج كمية. ويتم عرضها فيما يأتي:

- أثبتت التجارب، والخبرة الدولية في مجال المصرفية الإسلامية عدم نفعية التعامل مع المصارف الإسلامية بالاستثناء التمييزي من نظام مراقبة المصارف؛ لما في ذلك من مخالفات تحرج المصارف المركزية من الناحية القانونية، والقضائية.
- أنّ التعامل من قبل المصارف المركزية مع المصارف الإسلامية في ظل نظام مصرفي مزدوج يسبب خسائر على مستوى أداء تلك المصارف، وعلى المستوى الاقتصادي الكلي.
- أنّ المصارف الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي السعودي تسهم في القطاع الحقيقي، وأن أداءها المالي يمكن أن يرتفع عما هو كائن لو وجدت البيئة النظامية التي تتسق مع القواعد الشرعية والموجهات الفنية في توظيف الموارد المالية لدى تلك المصارف.
- أنّ على البنك المركزي السعودي أن يخص المصارف الإسلامية بنظام رقابي وإشرافي خاص ــ كما في بعض التجارب الدولية ــ من حيث وجودها لا من حيث أبنيتها المعرفية، ومضامينها القانونية.
- وجود طلبات تراخيص لمصارف أجنبية ترغب بفتح فروع لها داخل المملكة العربية السعودية، وكذلك قيام كثير من المصارف التقليدية المحلية بفتح نوافذ

(٢٦) إنّ الدراسة تثير مسألة غير تقليدية مفادها: أنّ ذلك الواقع الاحصائي الذي تستمد منه كل الدراسات التحليلية في نهجها الكمي، لا يتسم بالمطابقة بين حقيقة الوصف بالموصوف، أو بلغة المنوال المنطقي لا تتطابق حقيقة ماهية الظاهرة ـ هنا المصارف الإسلامية، والمصارف التقليدية ـ كما هي في التصور مع حقيقة وجودها في الخارج وهو ما تم دراسته في ورقة بحثية لم تنشر.

لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ولا شك أنّ هذه الوضعية غير التنافسية فيها تمييز للمصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية، مما يلزم عنه تحقيقًا للكفاءة التنافسية في أسواق الوساطة المالية بوضع نظام مراقبة للمصارف الإسلامية.

- وجود سابقة في تصميم تنظيمي لمواجهة مستحدث تقني دولي، حيث استخدام التقنية الرقمية في القطاع المالي، جاء في الموقع الالكتروني للبنك المركزي السعودي أنّه شرع في: " تصميم بيئة تجريبية تنظيمية لفهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة، وللمساعدة على تحويلها إلى مركز مالي يتسم بالذكاء التقني ...، مما سيعكس أثرًا إيجابيًا على القطاع المالي في تحسين وتسهيل إجراءات التعاملات المالية وخفض التكاليف"(٢٧).
- قائمة الإنجاز التي يحفل بها البنك المركزي السعودي، من مثل الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية، وتطبيق معايير بازل، ومما يذكر أيضًا أنّ البنك المركزي السعودي أسهم في وضع العديد من المبادرات المعنية بتطوير القطاع المالي خصوصًا ما يتعلق بالقطاع المصرفي[٢٨].
- وجود وحدة إدارية ضمن الخارطة التنظيمية للبنك موسومة ب"شعبة المالية الإسلامية".
- صدور نظام البنك المركزي السعودي، مما قد يستلزم معه مراجعة كلية لنظام مراقبة البنوك، وفي هذا السياق قد تكون الدعوة إلى إيجاد نظام مراقبة للمصارف الإسلامية لها صدى مسموع في البنك المركزي السعودي.
- تعد رفع كفاءة الجهاز المصرفي مسؤولية البنك المركزي السعودي؛ حيث إن المصارف الإسلامية تعاني من عدم القدرة على رفع مستوى كفاءة أدائها المالي والاقتصادي؛ نتيجة عدم اتساق تنظيم المصارف المعمول به من قبل البنك المركزي مع طبيعة وخصائص تلك المصارف، فإنه ينبغي على البنك المركزي العمل على رفع كفاءة أدائها بإعداد نظام رقابي خاص بها.

وعلى ما تقدم فإنّ الدراسة استجابت لهذه الدواعي بمحاولة بناء نموذج مقترح من منظور المنظمة المتعلمة وغير ذلك، كما يتضح في المطلب الآتي حيث الأسس النظرية للتصور المقترح.

المطلب الثاني: الأسس النظرية للنموذج المقترح.

يتناول المطلب الأسس النظرية والعملية التي يستند إليها النموذج المقترح، ويقيم بناءه عليها، وهي عبارة عن نظريات في المنظمة المتعلمة، والنظرية المؤسساتية الحديثة، رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال الأسس الآتية:

الأساس الأول: نظرية المنظمة المتعلمة.

لقد تسببت المستجدات والتغيرات الحادثة في بيئات المجتمعات ومجال الأعمال إلى ظهور مصطلح جديد ألا وهو "المنظمة المتعلمة"، الذي أصبح محور اهتمام لدى المنظمات الإنتاجية والخدمية، باعتبار أنّ المنظمة التي تستديم التعلم تكسب درجة في قوتها التنافسية، وترتفع مستوى قدراتها على التعامل مع تلك التغيرات، وعلى هذا تقررت قاعدة أنّ كل منظمة يجب أن تصبح منظمة متعلمة[٢٩]، ولا يكون ذلك إلا ببناء منظومة لها القدرة والقابلية لتحصيل المعرفة، وتوليد معارف من المعارف المكتسبة، والعمل على اختبارها، ومن ثم توظيفها فيما يخدم أهدافها، ويحقق مصالحها مع استدامة على تحسين قدراتها في إدارة وتوظيف المعرفة[٣٠].

وتؤكد التعريفات مع تعدديتها للمنظمة المتعلمة على أنها: "المنظمة الماهرة في إيجاد وحيازة ونقل المعرفة وتعديل سلوكها لتعكس المعارف والأفكار الجديدة"[٣١] ، وعلى هذا فإنّ من أهم سمات المنظمة المتعلمة تملك المعرفة وإدارتها، ومن مؤشرات ذلك البحث عن المعرفة، والتبادل المعرفي، والمشاركة المعرفية، وإيجاد روابط مع مصادر المعرفة، ووجود هيكل تنظيمي لإدارة المعرفة، والعمل في إطار خطة استراتيجية لكسب المعرفة، وإنتاج المزيد منها، وتحويلها إلى برامج، وسياسات، وأطر تنظيمية.

وحيث إن موضوع العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية يتطلب أن يتسم البنك ممثلًا في جهاز وكالة الأبحاث والدولية بخصائص المنظمة المتعلمة، فإنّ الدراسة تعمد إلى بيان ذلك، من خلال الوقائع الآتية:

- يدل الاستقراء التاريخي أنّ ما تعانيه المصارف الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي السعودي من تحديات على المستوى النظامي، وعلى مستوى ممارسة البنك المركزي بأدواته النقدية لازال قائمًا ودون معالجة هذه التحديات بصناعة مشروع نظام إشراف ومراقبة خاص بالمصارف الإسلامية.
- يعد رفع مستوى كفاءة القطاع المالي هدفًا استراتيجيًا في برنامج تطوير القطاع المالي، وحيث إنّ المصارف الإسلامية تواجه صعوبات عديدة ولاسيما في البعد التنفيذي/الرقابي، فإنّ ذلك الواقع بتراكميته يشهد على وجود مسافة تفصله عن ذلك الهدف.
- يقوم البنك المركزي السعودي ممثلًا في وكالة الأبحاث والدولية وشعبة المالية الإسلامية بتنظيم زيارات لبعض الجامعات ذات الوحدات الأكاديمية المختصة في الاقتصاد الإسلامي، كمعهد الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وذلك بعقد ندوات تتناول المالية الإسلامية والاستماع للأطروحات المقدمة فيها، مما يعني أنه توجد رغبة في تحصيل المعرفة الاقتصادية الإسلامية، وتطبيقاتها حيث التمويل الاسلامي. ومع أنّ هذا المظهر مؤشر على التعلم إلا أنه يعاني من عدم الفعالية؛ وذلك لعدم وجود فريق عمل يدير تلك المعارف، ويعمل على تحويلها إلى منتوجات قانونية، وأدوات في السياسات النقدية.
- يقوم البنك المركزي السعودي ممثلًا في وكالة الأبحاث والدولية بتنظيم إقامة

(٢٧) الموقع الالكتروني للبنك المركزي السعوديhttps://www.sama.gov.sa/.

(٢٨) الموقع الالكتروني للبنك المركزي السعوديhttps://www.sama.gov.sa/.

(٢٩) "المنظمة المتعلمة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية دراسة حالة"، عبدالناصر زايد، ص ٤ -٦

(٣٠) "أساسيات بناء المنظمة المتعلمة في شركات صناعة البرمجيات في الأردن" هاد بني هاني، ص ٤ -٦.

(٣١) بناء نموذج للمنظمة المتعلمة كمدخل للتطوير التنظيمي، ذعار المطيري، ص٣٩.

ندوات ومؤتمرات عن المالية الإسلامية وبالتعاون مع مجلس الخدمات الإسلامية، ولا شك أنّ في ذلك إظهارًا للتبادل المعرفي عبر المشاركة المعرفية، وبالرغم من أنّ ذلك من خصائص المنظمة المتعلمة إلا أن كفاءته محدودة بما تم تحصيله؛ حيث إنّ الخصيصة الأهم هي توليد المعرفة في شكل منتجات عملية كأداة نقدية، أو هيكلة مؤسسية، أو بنى تنظيمية. بل إنّ توليد المعرفة دليل على تعظيم منافعها من خلال التحول من الحالة الاستهلاكية إلى الوضعية الإنتاجية.

الأساس الثاني: النظرية المؤسساتية الحديثة.

قدمت النظرية المؤسساتية الحديثة نموذجًا تفسيريا جديدًا لتباين معدلات النمو ومستويات التنمية بين الدول، وذلك من خلال بيان نظري، وعملي لدور وأثر البنى القانونية، والقواعد التنظيمية، وما يترتب عليها من تشكيل هياكل اقتصادية في تحديد مستوى ودرجة فعالية البناء الاقتصادي. ومن هنا تعرف النظرية بأنها: البناء الاستدلالي بمجموعة القواعد والقوانين والإجراءات التنظيمية في تفسير الأداء الاقتصادي للدول.

وتشمل البنى المؤسسية مجموعة مكونة من مجالين: مجال القواعد الرسمية حيث الدستور، الأنظمة، واللوائح والمنظمة للنشاط الاقتصادي سواء على مستوى الاقتصاد الكلي، أو على مستوى قطاعاته. والمجال الآخر القواعد غير الرسمية فتشمل العادات، والتقاليد الاجتماعية، والقيم والمعتقدات(٣٢).

وتعد النظرية المؤسساتية الجديدة أن العملية التنموية ومعدل النمو الاقتصادي معتمدة على التنظيمات التي تعتمدها الدولة، ومن دلائل ذلك تفسيرها للتطور الذي شهدته عدد من اقتصاديات الدول الناشئة من خلال إجراءات تنظيمية تجسدت في عدد من البرامج الإصلاحية كبرنامج الإصلاح الزراعي، والضريبي، والمناخ الاستثماري وغير ذلك(٣٣).

وعلى ذلك فإنّ الدراسة تعمد إلى هذه النظرية لتفسير توجهها نحو بناء النموذج المقترح الذي يمكن من خلاله صناعة لنظام إشراف ومراقبة خاص بالمصارف الإسلامية، وذلك من خلال قراءة بمقارنة بين تلك المعالم للنظرية، وواقع المصارف الإسلامية في الجهاز المصرفي السعودي، وعلى النحو الآتي:

وفقا للنظرية المؤسسية فإنّ الجوانب الرسمية المتمثلة في المؤسسات الرسمية، ومدى قدرتها على بناء وتطوير قدرات الكيانات الخاضعة لها من خلال برامج الإصلاح، وإعادة الهيكلة يعد الشرط الأولي في تحصيل المنافع الاقتصادية، والاجتماعية، وحيث إن المصارف الإسلامية وجدت في ظل بيئة قانونية(تشريعية) مصرفية يعتمد في تنظيمها، وإجراء الرقابة الميدانية(التفتيش)، وتطبيق السياسات النقدية وفق مواد نظام مراقبة البنوك التقليدية، كانت سببًا في معاناة المصارف الإسلامية من عدم التمكن من الوصول لمستويات أعلى مما هو حادث في الأداء المالي، و ضعف قدراتها التنافسية إزاء المصارف التقليدية، وعلى ذلك فإنّ الاستقلالية التنظيمية، والرقابية، يسهم في رفع مستوى كفاءتها ومن ثم ترقية أدائها المالي.

وكذلك فإنّ النظرية تعتني عناية كبيرة بالقواعد غير الرسمية حيث المعتقدات والقيم (الفردية/ الجماعية، التفاوت/المساواة ...) التي يتمثلها المجتمع في تصرفاته وتعاملاته، وعليه فإنّ إدراك هذه القواعد يعد من العوامل الأساسية في تفسير تباين كفاءة المنظمات الاقتصادية، وبالنظر إلى واقع المجتمعات الإسلامية فإنّ البعد الديني يدفع بعملاء المصارف بالتوجه نحو التعامل مع المصارف الإسلامية، ولو كانت بعض المصارف التقليدية تتميز بخصائص أقوى، وعلى هذا فإنه ينبغي للبنك المركزي السعودي الاستجابة لهذا العامل من خلال نظام يختص بالمصارف الإسلامية؛ لما في ذلك من تحقيق المقصد الديني.

ويؤكد هذا بعض تجارب الدول الإسلامية في إيجاد قانون/نظام للإشراف والمراقبة على المصارف الإسلامية كدولة ماليزيا، ومن التجارب التي تعد مصاديق للنظرية: تجربة باكستان، والسودان، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، إذ عمدت حكومات هذه الدول إلى تغيير هيكلي في أنظمتها، وقوانينها المصرفية من خلال صياغة قانون للإشراف وللرقابة يختص بالمصارف الإسلامية.

ونخلص إلى أنّ معاناة المصارف الإسلامية من حيث استخدام مواردها المالية، ومن حيث تعزيز قدراتها التنافسية تجد تفسيرها في النظرية المؤسساتية الحديثة التي تفترض أنّ القصور في البنية القانونية (التشريعية) وفي البعد التنظيمي، والرقابي، يشكل عائقًا أمام تحقيق المنشود من المقاصد المالية والاقتصادية، والاجتماعية للمصرفية الإسلامية. وبهذا يكون التوافق كبيرًا بين تفسير النظرية، وبين ما تدعو إليه الدراسة من تصميم نموذج عملي لبناء نظام مستقل بالمصارف الإسلامية.

الأساس الثالث: إدارة المعرفة.

تشكل المعرفة موردًا اقتصاديًا يمكن من خلال إدارته في المنظمات على اختلاف أنواعها من التطور، ومواجهة التحديات، وحيث إنّ الأمر كذلك فإنّ تحصيل نواتج امتلاك مورد المعرفة يكون عبر وجود آليات تعمل داخل منظومة تجمع في مصطلح "إدارة المعرفة" التي تتمثل في مجموعة من العمليات الإجرائية المتمحورة في المعرفة، بجمعها، وخزنها، والاطلاع على التجارب والخبرة الدولية، وتحويل هذا المخزون إلى برامج وسياسات، ومبادرات، وأدوات بها تتحقق القوة التنافسية، وتتعزز مكانة المنظمة.

ولإدارة المعرفة اتصال عضوي بالمنظمة المتعلمة، ورابط الاتصال العمليات المتعلقة بمورد المعرفة بدءًا من صناعها حيث الفواعل (الموارد) البشرية، ورصدها وخزنها والعمل على تحليلها، ومن ثم توظيفها، واختبار أثرها، فإذا وجدت ظهرت المنظمة المتعلمة، ومما يدل على العلاقة القوية بين إدارة المعرفة والمنظمة المتعلمة أنّ حقيقة وجودها لا يكون إلا بوجود إدارة لمورد المعرفة في مسمى إداري، فبما أنّ المعرفة من موجودات المنظمة تعيّن وجود وحدة إدارية تتولى إدارتها.

وبناء على منوال الدراسة حيث عرض فكرة، ومضمون الأساس النظري، وتلمس مدى وجود أثر لذلك في نشاط البنك المركزي السعودي، وعلى وجه الخصوص وكالة الأبحاث والدولية التي يستظل في تبعيتها التنظيمية شعبة المالية

(٣٢) "دراسة تحليلية نقدية لتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام " المعصراوي، ص٢٥٨

(٣٣) ." الإطار النظري للبعد المؤسسي للتنمية الاقتصادية" الغنيمي، ص ٥٢٠

الإسلامية، وذلك من خلال ما يأتي:

- أوجد البنك المركزي السعودي وحدة إدارية تعنى بالمالية الإسلامية، وكأنها الجهة التنظيمية المتفرغة لتولي مهام إدارة المعرفة بحقل الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته.
- غياب أي نشاط لإدارة المعرفة بدلالة غياب أي تحرك نحو تصور لصناعة نظام مراقبة يختص بالمصارف الإسلامية، أو على الأقل تعديل النظام بإدخال مواد خاصة بتلك المصارف، بل وعدم التأثر بالتجارب، ولاسيما القريبة جغرافيًّا، حيث قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بإصدار قانون اتحادي معني بشأن المصارف الإسلامية وتأسيسها وتنظيم العمل بها على المستوى العملي (التنفيذ) والإشرافي (الرقابي) وذلك بالاعتماد على عدة دراسات قامت بها مؤسسات معنية بالاقتصاد والتمويل الإسلامي(٣٤).
- مع تحرك البنك المركزي ممثلا في وكالة الأبحاث والدولية وشعبة المالية الإسلامية نحو محاضن الفكر الاقتصادي الإسلامي وتطبيقاته كمعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الإمام محمد بن سعود، وباستضافة مؤتمرات عن التمويل الإسلامي إلا أنّ كل تلك المعارف الضمنية والصريحة لم يتم تحويلها إلى برامج، وسياسات، على الأقل لمواجهة التحديات التي تعاني منها المصارف الإسلامية، وعليه فإنّ إدارة المعرفة وإن تجلت في جمعها، وخزنها، إلا أنّ نشاط التحويل لم يتم؛ فالمعرفة وإن كانت من الموجودات إلا أنّه لا قيمة لها ما لم يتم توظيفها.

وعلى ما تقدم فإنّ تلك الأسس النظرية قد بنت محاولة تصور نموذج لصناعة نظام إشراف ومراقبة خاص بالمصارف الإسلامية، وهو ما يتضح في المطلب الآتي:

المطلب الثالث: التعريف بالنموذج المقترح وأهدافه

يتناول المطلب الإجابة عن سؤال: ما النموذج المقترح؟ وما أهدافه؟ وعلى هذا ينقسم المطلب ذاتيًّا إلى الفرعين الآتيين.

أولًا: تعريف النموذج المقترح.

عبارة عن:" مجموعة من الترتيبات التنظيمية والآليات والعمليات الهادفة والمخططة التي تضمن تلبية احتياجات الجهاز المصرفي الإسلامي من التنظيم والرقابة والإشراف، وبأكبر عائد وأقل درجة من المخاطر".

ثانيًا: أهداف النموذج المقترح.

يهدف النموذج المقترح إلى تحقيق الآتي:

- بناء نموذج مقترح يمكّن البنك المركزي السعودي من الوصول إلى صياغة نظام للأشراف ومراقبة المصارف الإسلامية.
- معالجة أوجه القصور والاختلالات القائمة في العملية التنظيمية، والرقابية التي تمارس بالتنفيذ على المصارف الإسلامية.
- أن يكون البنك المركزي السعودي مرجعًا عالميًا في بناء الأنظمة المصرفية الإسلامية.
- إحالة الأصول المعرفية المبثوثة في دراسات الفكر المالي الإسلامي إلى مواد نظامية، وأدوات نقدية تتسق وطبيعة المصارف الإسلامية.
- الاستثمار في الخبرة الدولية في مجال التعامل مع المصارف الاسلامية بالبعدين النظامي، والبعد التنفيذي عبر الأدوات النقدية لسياسات المصارف المركزية.
- تعزيز المقدرات المعرفية والقدرات المؤسسية للبنك المركزي السعودي.

المطلب الثالث: مضمون مراحل النموذج.

يتناول هذا المطلب بناء النموذج المقترح الذي يستجيب لتلك المسوغات النظرية والعملية/التجريبية، وتحاول الوصول إلى تلك الأهداف، وذلك من خلال تحديد المحاور الرئيسة التي يتم إدارة تشغيلها من قبل هيكل تنظيمي وحسب مراحل زمنية محددة وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول ـ مراحل تأسيس النموذج.

يمكن وضع ثلاث مراحل أساسية لنموذج صناعة نظام خاص بالإشراف ومراقبة المصارف الإسلامية والمنظومة المكملة لها في ثلاث مراحل أساسية، وهي:

المرحلة الأولى ـ تأسيس البنية المعرفية التحتية:

وفي هذه المرحلة تبدأ الأعمال التنفيذية على مستوى البنية التحتية لمشروع نظام ومراقبة المصارف الإسلامية، ومكملاته التي تشمل على أعمال التكوين القاعدي لمكنز (لمصرف) الدراسات والتطبيقات على مستوى الكيانات المصرفية والتمويلية، وعلى مستوى المنتجات وأدوات الرقابة النقدية وأعمال التدقيق الشرعي، والتفتيش الميداني، وأعمال التأمين، والنظم المحاسبية، وإلى جانب تحليل وتقويم الوضع الراهن.

ويتم تشكيل لجان وفرق العمل لمشروع تأسيس البنية التحتية، ويوضع لها جدول زمني توزع فيه مجموع العمليات المؤسسة لمكنز الدراسات والتطبيقات. وأما الكيفية للوصول إلى ذلك فيكون من خلال تصميم خطة تشغيلية تتضمن على الأنشطة والأعمال، وجهات التنفيذ، وأزمنته إلى جانب تحديد مؤشرات الأداء والإنجاز المتوقع.

المرحلة الثانية: التأسيس لنظام مراقبة المصارف الإسلامية ومكملاته.

وتشتمل هذه المرحلة على كل الأعمال والأنشطة التي تتمحور حول الهدف الرئيس حيث التأسيس لنظام مراقبة المصارف الإسلامية، ومكملاته ببعديها التأمين، والمحاسبة، ومن ذلك بناء القدرات الاستثمارية، وتفضيل الخيار الأكثر مصلحة من ناحية الفعالية، والكفاءة في ظل وجود خيارات متعددة، وبناء الهياكل الأساسية للكيانات المصرفية، وإعادة هيكلة البنك المركزي السعودي بما يتوافق مع نظام الإشراف والمراقبة الخاصة بالمصارف الإسلامية، وصياغة أطر وهيكل السياسات النقدية الإسلامية، وإيجاد هيكل عمل ملائم لمعالجة المعايير المصرفية والمحاسبية الدولية والمحلية التي تتسق وطبيعة المصرفية الإسلامية ونحو

(٣٤) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) https://socpa.org.sa

ذلك مما سيأتي في المحاور . ولهذا تتعدد فيه اللجان الفنية التي تقدم خدماتها، ومنتوجاتها المعرفية لصناع النظام، وكذلك يكون زمنها ممتدًا وصولًا إلى تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي.

المرحلة الثالثة: النمذجة الاقتصادية.

نظرًا لحداثة بعض منتوجات المشروع فيما بعد القيام بعمليات التنفيذ، ونظرًا لهواجس صناع السياسة النقدية من التعامل مع أدوات نقدية وهيكل مؤسسي مصرفي، فإنّ المرحلة الثالثة تستمد أهميتها من إجراء التجريب الذي يمنح المستحدث من التقنيات، والأنظمة في الجهاز المصرفي والقطاع المالي على وجه العموم درجات الثقة لدى الصناع، ومن ثم حصول القناعات الأولية على البدء في الممارسة العملية، وعلى النهج الشرعي حيث التدرج في التطبيق، والاستباق المبكر لما يمكن أن يحدث من المفاجآت غير المتوقعة في حالة الممارسة العملية مباشرة.

وتتضمن هذه المرحلة على تصميم مجموعة سيناريوهات تستخدم فيها برامج المحاكاة التحليلية للتوقعات القبلية على المستوى النظري في حالة ما إذا تم دمجها بتفاعل كيميائي مع الواقع حيث النشاط المصرفي والمالي، والاقتصادي عمومًا؛ وذلك للتعرف على مدى التطابق بين ما هو متوقع على المستوى النظري وما يحدث في واقع الوقائع، وتكوين خبرة مسبقة لدى السلطة النقدية عما يؤول إليه تطبيقات النظام الجديد، وممارسة أدوات نقدية في سياسة البنك المركزي السعودي.

الفرع الثاني: محاور ومجالات خطة التأسيس.

أولًا: مجالات خطة التأسيس.

يمكن تحديد مجالات خطة التأسيس الأساسية والمكملة لمشروع نظام ومراقبة المصارف الإسلامية في الآتي:

١ ـ مجال المصارف الإسلامية.

٢ ـ مجال التأمين.

٣ ـ مجال المحاسبة.

ويؤسس هذا التحديد لمجالات المشروع المقترح على مبدأ التساند الوظيفي بين تلك القطاعات المصرفية والمحاسبية والتأمينية.

ثانيًا: محاور التأسيس لنظام مراقبة المصارف الإسلامية.

يقوم النموذج المقترح على ثلاثة محاور أساسية، وهي:

أ ـ المحور الشرعي والنظامي:

يتمثل في دراسة نقدية وتكوينية لنظام مراقبة وإشراف يتسق طبيعيًا مع فلسفة وخصائص المصرفية الإسلامية وما يحيط بها من أنظمة وكيانات لها تأثيرات مختلفة: كقطاع التأمين، والنظام المحاسبي، والمعايير الدولية المصرفية، والمحاسبية، وكذلك الأنظمة واللوائح المحلية.

ويعد الهدف الرئيس لهذا المحور هو صياغة المسودة الأولى لمشروع نظام مراقبة المصارف الإسلامية، وتأسيس البنية التحتية لأنظمة القطاعات المكملة حيث التأمين، والنظام المحاسبي، وبما ينسجم مع التطورات الدولية الحالية والمستقبلية ذات العلاقة بالجهاز المصرفي.

ويشتمل هذا المحور على العديد من المشاريع، وهي:

- مشاريع إعداد مسودة نظام مراقبة المصارف الإسلامية.

وتتجزأ هذه المشاريع إلى عدد من المشروعات الخادمة للمشروع الكلي ومن ذلك:

- مشروع تنظيم أعمال وعمليات المصارف الإسلامية: وذلك من حيث الشكل القانوني، والشروط المطلوبة للترخيص، والأعمال التي يسمح لها القيام بها، ونحو ذلك مما يستجيب لطبيعة المصارف الإسلامية، ومراعاة المستحدثات التقنية في المجال المصرفي.
- مشروع الرقابة النقدية للمصارف الإسلامية: يتناول أدوات السياسة النقدية الحالية، وبيان الحظر الشرعي، وكذلك مدى فعاليتها. وتطوير ما يمكن الموافقة عليه، وتقنين ما تم اقتراحه من تلك الأدوات في دراسات المصرفية والنظرية النقدية الإسلامية.
- مشروع الرقابة الشرعية الداخلية والرقابة الميدانية.
- مشروع إنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية.
- مشروع النظام المحاسبي وفق مبدأ الملائمة، والموافقة التي تحتكم إلى طبيعة المصرفية الإسلامية من حيث القوائم المالية ومصطلحاتها، ومعاييرها المحلية والدولية.
- مشروع حوكمة المصارف الإسلامية.
- مشروع إعداد النظام الاجرائي لعملية التحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية.
- مشروع تطوير وإصلاح نظم التقاضي في مجال المصرفي.
- مشروع إعداد نظام الأسواق المالية للأدوات التمويلية الإسلامية، ولاسيما السوق النقدية.
- مشروع نظام التأمين؛ وذلك لما لشركات التأمين التعاونية والتكافلية من دور مهم في دعم أعمال وعمليات المصرفية الإسلامية وبخاصة في خفض المخاطر.

ب ـ المحور الفني.

يتضمن المحور الفني عددًا من المشاريع التي ترتكز على شرعية سابقة قعدت في أطر قانونية، وبنهج يقوم على مبدأ الترجيح بحسب تعظيم المصلحة، مما يعني أنها دراسة، ونقاش، وجدال علمي يتمحور حول اختيار ما يحقق أعظم نفع، وبهدف الوصول إلى أعظم كفاءة بمقصديها الاقتصادي/المالي والاجتماعي. ويتوزع هذا المحور على عدد من المشاريع الآتية:

- مشروع تحديد نموذج للعمل المصرفي الإسلامي: حيث يوجد جدال يتجدد مع ظهور الأزمات ولاسيما المالية منها حول تحديد النموذج التجاري للمصرف الإسلامي، ويتفرع منه مشاريع فرعية تتناول المشكلات الفنية لعقد المضاربة، والتحول إلى فكرة المشاركة المتتالية، وقياس وتوزيع الأرباح، وآليات تفعيل المشاركة في توظيف الموارد المالية الاستثمارية، ونحو ذلك مما هو منشور في الدراسات العلمية للمصرفية الإسلامية.
- مشروع الأسواق المالية والنقدية: ويهدف إلى تطوير البنية المحيطة بنشاط المصارف الإسلامية حيث أسواق المنتجات/الأدوات المالية سواء الطويلة

الأجل أو القصيرة، ولاسيما السوق الثانوية للصكوك. وتهيئة البيئة المالية التي تمكن المصارف الإسلامية من تلبية احتياجاتها للسيولة، ولتوظيف مواردها المالية في الأدوات المشروعة وهي منثورة في دراسات المصرفية الاسلامية.

- مشروع المخاطر المتصلة بكل ما يتعلق بالمجال المصرفي، كالصيغ التمويلية وأشباه ذلك.
- مشروع السياسات النقدية: تحديد الأدوات المبتكرة التي تم ذكرها في دراسات السياسة النقدية الإسلامية، وتلك التي تم تجريبها في بعض البلدان الإسلامية، وتتبع الميكانيكية التي تعمل من خلالها وتقييم مدى فعاليتها.
- مشروع هيكلة البنك المركزي السعودي: ويهدف المشروع إلى إعادة هيكلة جزئية للبنك المركزي استجابة للنظام مراقبة المصارف الإسلامية، وذلك من خلال تطوير الهيكل الوظيفي والإداري، وبما يخدم المصارف الإسلامي، ومكونات القطاع المالي الإسلامي.
- مشروع إيجاد معايير ومؤشرات خاصة لقياس أداء المصارف الإسلامية: وذلك بتعديل القائم منها، وتطويره، وباستحداث معايير ومؤشرات تتضمن على مقاصد مالية، واجتماعية.
- مشروع تفعيل المعايير المصرفية والمحاسبية التي أعدتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).
- مشروع إعداد النظام المحاسبي للمصارف الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية الإسلامية، والمعايير الدولية بعد تطويرها وفقًا لمعياري السلامة الشرعية، والكفاءة الفنية والتشغيلية.
- مشروع الرقابة الداخلية والخارجية على المصارف الإسلامية.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي.

يتكون الهيكل التنظيمي من الأجهزة الآتية:

١ــ اللجنة الإشرافية العليا:

يصدر بتشكيل اللجنة الاشرافية العليا، وتعيين أعضائها قرار من البنك المركزي السعودي، ويحدد القرار على الإجمال نظام عمل اللجنة، ومهامها، وتكون تبعيتها لوكالة الأبحاث والدولية، وتتشكل من مسؤولين في الجهات ذات الصلة، كهيئة سوق المال ونحو ذلك. وتعمل على إدارة المشروع وأهدافه، واعتماد مخرجاته.

٢ــ لجنة الخبراء:

لجنة الخبراء لجنة استشارية تقدم مشورتها للجنة الإشراف العليا، ولهذا فإنّ تكوينها ينبغي أن يكون من عدد من الخبراء في مجال المصرفية الإسلامية، والنظم المحاسبية، والتأمينية، وتعددية جهاتهم، حيث تمثل فيها مجلس الخدمات الإسلامية، والهيئة المحاسبة، وممثلين من القطاعات المصرفية، والمالية، وتتولى المهام التي تصب في دعم الجهود العلمية/العملية لصياغة نظام مراقبة للمصارف الإسلامية.

٣ ـ المنظم (القيادة التنفيذية):

هي جهة علمية تقوم بعملية إدارة لجان، وعمل الفرق التنفيذية، والتنسيقية، وحلقة الوصل بين لجنة الخبراء، واللجنة الاشرافية العليا. وتتولى العديد من المهام، والاختصاصات ومنها: إعداد قائمة بالمشاريع، وتحديد دقيق لموضوعاتها، وأهدافها، وتوزيعها على اللجان التنفيذية، والمتابعة الدورية لأعمال اللجان التنفيذية، ومخرجاتها، وأشباه ذلك مما يندرج بعمومه في إدارة وقيادة مشروع التحول التنظيمي والمؤسسي لمجال المصرفية الإسلامية.

ويمكن للدراسة أن تقترح أن تكون هذه الجهة معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز؛ وذلك للتموضع الاستراتيجي للمعهد داخل حقل الاقتصاد الإسلامي على مستوى المملكة العربية السعودية، فضلًا عن تمتعه بمزايا نسبية كوجود كادر بحثي احترافي، ولسجل إنجازاته التنظيرية، والتطبيقية، ولتخصص معظم أعضائه في الحقل وفروعه، ولشراكاته مع كيانات تعليمية عليا في بعض دول الاتحاد الأوربي، وكذلك وجود رؤية مشتركة داخل المعهد، ولدى أعضائه إيمان بالهوية لعلم الاقتصاد الإسلامي.

٤ ـ اللجنة التنسيقية:

تتكون اللجنة التنسيقية من وجود منسق داخل كل تشكيل في اللجان التنفيذية، وتكون مهمتها الرئيسة التنسيق بين كل اللجان بما يضمن تدفق المعلومات بفعالية، وسرعة التواصل بين اللجان والمنظم ممثلًا في معهد الاقتصاد الإسلامي، وغير ذلك من مهام وأهداف يضعها المنظم. وتكون تبعيتها التنظيمية لجهة المنظم.

٥ ـ اللجان التنفيذية:

يقوم المنظم ممثلًا في مجلس معهد الاقتصاد الإسلامي بتشكيل عدد من اللجان، وفرق العمل التنفيذية وذلك بحسب المشاريع العلمية/العملية، ويحدد لكل لجنة مشروع العمل، ورئيس اللجنة، وأسلوب ممارستها للعمل المسند إليها، وبيان بمهامها، ومسؤولياتها، وعدد أعضائها من ذوي الخبرة بالمجال المصرفي الإسلامي والنظم المحاسبية، وجدولة زمنية لإتمام المشروع، وتعتمد من قبل اللجنة الاشرافية العليا.

٦ ـ لجنة النمذجة الاقتصادية:

لجنة النمذجة الاقتصادية تتشكل من المتخصصين في الاقتصاد الرياضي، والقياسي تتولى مهمة الاختبارات التوقعية(التنبؤية)؛ وذلك لتقييم آثار مخرجات المشروع سواء التنظيمية، والسياسات النقدية، والصيغ التمويلية وأشباه ذلك.

المطلب الخامس: معمل النمذجة الاقتصادية.

إنشاء معمل للنمذجة الاقتصادية يتم من خلاله إجراء اختبارات تجريبية على المشروع النهائي التنظيمي والرقابي؛ وذلك بهدف تقدير الآثار المحتملة، أو المصاحبة لتلك التطبيقات، والتعرف على النتائج المتوقعة منه، ومناقشة تطوير ما يمكن أن يكون بدائل، ومن ثم تمكين صناع القرار في السلطة النقدية على تكوين خبرة أولية عن مآلات تلك المستحدثات من الأنظمة والسياسات المصرفية والنقدية قبل وضعها موضع التنفيذ.، ورفع مستوى الثقة لدى الصناع، كما ينبغي أن يستقطب الخبراء في صناعة النمذجة الاقتصادية، ويمكن للجنة الاشرافية العليا للمشروع أن تعقد اتفاقية تعاون مع اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (الاسكوا).

نتائج الدراسة.

تخلص الدراسة إلى:

- أنّ الاستمرار في استخدام نظام مراقبة البنوك يحد من كفاءة وفاعلية المصارف الإسلامية العاملة في الجهاز المصرفي السعودي.
- أنّ معاناة المصارف الإسلامية من حيث استخدام مواردها المالية، ومن حيث تعزيز قدراتها التنافسية تجد تفسيرها في النظرية المؤسساتية الحديثة التي تفترض أنّ القصور في البنية القانونية (التشريعية) وفي البعد التنظيمي، والرقابي، يشكل عائقًا أمام تحقيق المنشود من المقاصد المالية والاقتصادية، والاجتماعية للمصرفية الإسلامية.
- تشتد الحاجة لتعزيز المقاصد الاجتماعية، والاقتصادية، وتلك التي لم تستطع المصارف الإسلامية تحقيقها؛ بسبب نظام مراقبة البنوك المؤسس على الفكر المصرفي التقليدي.
- أنّ على البنك المركزي السعودي أن يخص المصارف الإسلامية بنظام رقابي وإشرافي خاص ــ كما في بعض التجارب الدولية ــ من حيث وجودها لا من حيث أبنيتها المعرفية، ومضامينها القانونية.
- عدم نفعية التعامل مع المصارف الإسلامية بالاستثناء التمييزي من نظام مراقبة المصارف؛ لما في ذلك من مخالفات تحرج المصارف المركزية من الناحية القانونية، والقضائية.
- بناء نموذج مقترح يمكّن البنك المركزي السعودي من الوصول إلى تصميم نظام للأشراف ومراقبة المصارف الإسلامية.

التوصيات:

- قيام محاضن علم الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته بالتفاهم مع البنك المركزي السعودي لإقناعه بمنافع وجود نظام مراقبة خاص بالمصارف الإسلامية.
- على المصارف الإسلامية العاملة في الجهاز المصرفي السعودي تقديم الدعم المالي والفني لمشروع صياغة نظام إشراف ومراقبة خاص بها.
- اعتبار النموذج المقدم من الدراسة الحالية بنية تحتية لتشييد خطة إستراتيجية لصناعة نظام مراقبة للمصارف الإسلامية.

الإفصاح و التصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلفون أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود اي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص اسناد الابداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY- NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، الا إذا تمت الإشارة الى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر.

المصادر والمراجع:

- أثر تطبيق أدوات السياسة النقدية على أداء المصارف الإسلامية حالة الجزائر، ياسمين حجاج، رسالة ماجستير، جامعة عربي بن مهيدي، 2008م.
- " أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية " مجدي مليجي" https://bu.edu.eg › portal › Accounting › publications
- " أساسيات بناء المنظمة المتعلمة في الشركات الصناعية الأردنية دراسة ميدانية على شركات صناعة البرمجيات في الأردن" جهاد صباح بني هاني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ع:4، مج:3، 2007م
- " إطار مقترح للحد من الانعكاسات السلبية للتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة بالمملكة العربية السعودية على جودة القوائم المالية للمصارف الاسلامية", فرحات الصافي عبد الهادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، مج 33، ع 1، 2019م.
- " الإطار النظري للبعد المؤسسي للتنمية الاقتصادية" محمد الغنيمي، بحوث المؤتمر (8)، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2003م.
- بناء نموذج للمنظمة المتعلمة كمدخل للتطوير التنظيمي دراسة حالة: القطاعات الرئيسية في الهيئة الملكية بالجبيل، ذعار شجاع المطيري، رسالة ماجستير، جامعة الخليج العربي (١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م)
- "البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني"، أحمد النجار، مجلة المسلم المعاصر، شركة المسلم المعاصر للنشر، مصر، ع: 24، (1980).
- " تأثيرات أنظمة الرقابة المصرفية التقليدية على نمو الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر" حمزة شودار، وعبد السلام حططاش، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، ع:1، مج: 5، 2018م
- "تقييم تجربة بنك الكويت والشرق الأوسط إلى بنك الأهلي المتحد الإسلامي" صبرينة طبة، حده رايس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضير، ع : 20،(2016)
- "التعلم التنظيمي مدخلًا لبناء المنظمات القابلة للتعلم" عبد الرحمن هيجان مجلة الإدارة العامة، ع:4، مج:37 1998م
- "دراسة تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي في مجال التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية"، رابحي بو عبد الله، مجلة أبحاث، ع:1، مج 5، 2021م
- دراسة تحليلية نقدية لتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام باستخدام النظرية المؤسسية ونظرية الشبكات الاقتصادية" حماده السعيد المعصراوي، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، ع:1، مج:13، 2019م.
- دور إدارة المعرفة وتكنلوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة، سلوى الشرفا، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين(2008م)

- "السيولة واقع الرقابة على المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري" جميلة الجوزي، حدو علي، مجلة اقتصاد الجديد، ع: 12، مج:1،2015م.
- " صيغ التمويل القصير الاجل للبنوك الإسلامية " سليمان ناصر، بحوث الملتقى الوطني الأول ـ الجزائر، جامعة بشار، 2006م
- " علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مؤتمر كتاب الوقائع، تنظيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ج1، 2002م.
- "العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي"، أحمد محمد سعيد، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ع:3، س:2، 1997م
- ."الفروع الإسلامية في المصارف التقليديةـ تجربة البنك الأهلي التجاري"، سعيد المرطان، ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية ـ المملكة المغربية، 1998م.
- المعاملات المالية المعاصرة، وهبة مصطفي الزحيلي، (دار الفكر: دمشق، 2006)، ط3.
- الموقع الالكتروني للبنك المركزي السعودي. /https://www.sama.gov.sa
- "المنظمة المتعلمة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية دراسة حالة: القطاعات الرئيسية في الهيئة الملكية بالجبيل"، د عبد الناصر حسين رياض زايد، خالد أحمد بوبشيت، ذعار شجاع ضيف الله المطيري، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، (1430هـ ـ 2009 م)
- "النظام المصرفي الإسلامي الخالي من الفائدة: تحليل نظري" محسن خان، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ع:1، مج:9، 1997م.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، التحول للمعايير الدولية.

References:

Artus theoricae institutionis evolutionis oeconomicae, Muhammad Al-Ghunaimi, investigationis colloquii (8), Department of Oeconomicorum, Universitatis Cairo, MMIII AD.

Aedificare exemplar disciplinae organizationis ut accessus ad norma evolutionis, casus studiorum Abdel Nasser Zayed, Thesis Magistri, Universitas sinus Arabicus, Bahrain, 2009.

Aestimatio experientiae Bank of Kuwait et in Medio Oriente ad Ahli Bank United islamica Sabrina Taba, Hadda Rice, Acta investigationis oeconomicae et administrativae, p: 20, (2016)

A critica analytica studio adoptionis signa rationis internationalis in regione publica utens theoria institutionali et Hamada Al-Masrawi, Acta Scientiarum administrativae et oeconomicae, Al-Qusayn University, p: 1, vol: 13, 2019a.

Contemporaria Transactiones Financiales, et Heba Mustafa Al-Zuhaili, (Dar Al-Fikr: Damascus, 2006), 3 ed.

Doctrinae organicae ut introductio ad aedificandas institutiones discendas" Abdul Rahman Hayjan Acta Administrationis Publicae, p: 4, vol: 37 1998

Duis systematis islamica interest-liberumMohsin Khan, Acta Universitatis regiae Abdulaziz, p: 1, vol: 9, 1997.

Effectus traditionalis systemata fretus vigilantiae in incremento nummariae islamicae industriae Hamza Shodar, et Abdel Salam Hattash, Acta investigationis progressionis et Studiorum, p: 1, vol: 5, 2018

Experientia investigandi Nationalis Commercial Bank Saudianae in agro transitus a tradito faenore ad islamicas fretus, Rabhi Bu Abdullah, Acta investigationis, p: 1, vol.

Fundamenta aedificandi institutio erudita in societatibus industrialibus Jordanianis, studium campum Jihad Bani Hani

Ictum applicandi instrumenta nummaria in ripis islamicis faciendis, causa Algeria, Yasmine Hajjaj, thesis Magistri, Universitatis Arabi Ben M'hidi, 2008.

Ictum transitus ad signa nummaria internationalia de qualitate computandi informationes. Majdi Meligy

Munus cognitionis administrandi et technologiae notitiarum in ripis in ripis operandis in Gaza Strip operantibus, Salwa Al-Sharfa, MA, Universitas islamica, Gaza, Palaestina (2008)

Propositum compage reducere negativas redundationes transitus ad signa nummaria internationalia approbata in Regno Arabiae Saudianae Farhat Al-Safi Abdel-Hadi, Acta Scientiarum Inquisitionis et Studiorum Commercialium Aegypti, Vol 33, Vol.

"Ripae islamicae et eorum impulsum in progressionem oeconomiae nationalis ", Ahmed Al-Najjar Acta musulmani contemporanea Aegypti, p: 24, (1980).

Relatio inter Ripas islamicas et Argentariam Centralem", Ahmed Saeed, Al-Tajdeed Magazine, Universitas islamica - Malaysia - p:3, q:2, 1997